الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصاديةوالتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع:...../2022

فرع: العلوم المالية و المحاسبة.

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

أثر جائحة كورونا على ترشيد نفقات مؤسسات التعليم العالي

دراسة حالة المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالوصوف-ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة (ل.م.د)

تخصص "مالية المؤسسة "

إعـداد الطلبة:

- بليمان كنزة

إشراف الأستاذ(ة):

دوفي قرمية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوزاهر سلوى	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
طويل حدة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

في البداية الشكر والحمد لله جل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل. وبعد الحمد لله لا يسعني إلا ان أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذة "دوفي قرمية" التي كانت لي سندا و موجها ولم تبخل علي بالنصح والارشاد فجزاها الله كل خير وأسأل الله تعالى أن يديم عليها الصحة والعافية.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين أتشرف بأن أضع تحت أيديهم هذا العمل قصد تقييمه ومناقشته .

ولا يفوتني ان أشكر أعضاء نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل لتخصيصهم لي جزءا من وقتهم الضيق وأخص بالشكر و التقدير"قاسمي مريم " التي لم تبخل علي بمعارفها القيمة في

شكرا

الإهداء

الى من علمتني ان الحب ليس له عمر وان العطاء ليس له حدود أمي الغالية

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي الغالي

اليكم يا من كنتم عونا لي وسندي طوال مسيرتي إخوتي حفظكم الله

إلى كل الاهل والاصدقاء والمعارف من قريب ومن بعيد

كنزة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري والسياسات المتخذة من قبل مختلف الحكومات والمنظمات الدولية لمواجهتها، وبيان أثرها في ترشيد نفقات مؤسسات التعليم العالي التي فرضت عليها إلغاء جميع الانشطة الثقافية والرياضية وإلغاء المؤتمرات العلمية، والتوجه نحو التعليم الالكتروني بصفته الحل الأمثل في هذه الظروف.

وقد تم التوصل في هذا البحث الى أن جائحة كورونا قد أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية، ولم يسلم قطاع التعليم العالي منها، حيث أدت الجائحة الى إحداث تغيرات جذرية في العديد من مؤسساته على غرار المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة– كنموذج ومن خلال الدراسة الميدانية تم التوصل الى ان جائحة كورونا أثرت على النفقات حيث تم إتباع سياسة ترشيد النفقات من أجل التوجيه الأمثل للموارد في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، ترشيد النفقات، المركز الجامعي بميلة.

Summary:

This studyaims to demonstrate the impact of the corona pandemic on the global and Algerian economy and the policiestaken by variousgovernments and international organizations to confrontthem, and to show its impact in rationalizing the expenses of highereducation institutions thatwereimposed on them to cancel all cultural and sports activities and to cancel scientificconferences, and ho move towardse-learning as a the best solution in thesecircumstances.

In thisresearch, itwasconcludedthat the Corona pandemicaffected all economicsectors, and the highereducationsectorwas not sparedfromthem, as the pandemicled to radical changzs in many of itsinstitutionns, such as the University Center Abdel HafeezBouwalsouf in mila as a model and through the fieldstudyitwasreached the Corona pandemicaffectedexpenditures, as a policy of rationalizingexpenditureswasfollowed in order to optimally direct resources in light of the economic conditions experienced by the state.

Keywords:**Corona pandemic, rationalization of agreements, University Center inMila.**

فهرس المحتويات

	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I-II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**III**
المقدمة العامة	**أ-هـ**
الفصل الأول: الاطار النظري لجائحة كورونا وترشيد النفقات	**5**
تمهيد	**6**
المبحث الأول: جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية	**7**
المطلب الأول: تطور وتعريف جائحة كورونا	**7**
المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد	**9**
المطلب الثالث: السياسات والاجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا	**18**
المبحث الثاني: الإطار النظري لترشيد النفقات العامة	**23**
المطلب الأول: مفوم ترشيد النقات العامة	**23**
المطلب الثاني: أهداف ترشيد النفقات العامة	**30**
المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة	**31**
خلاصة	**34**

الفصل الثاني: أثر جائحة كورونا على ترشيد النفقات في المركز الجامعي بميلة	
تمهيد	**36**
المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	**37**
المطلب الأول: نبذة عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–	**37**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي العام للمركز	**41**
المطلب الثالث:تقديم نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل	**42**
المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على نفقات المركز الجامعي ميلة	**46**
المطلب الأول: توجه مؤسسات التعليم العالي نحو التعليم عن بعد بعد الجائحة	**46**
المطلب الثاني: تطور نفقات المركز الجامعي لميلة بعد جائحة كورونا	**52**
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية	**54**
خلاصة	**59**
الخاتمة	**61**
قائمة المراجع	**65**
الملاحق	**72**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول		
رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تأثير الجائحة على ايرادات السفر في الاقتصاد العالمي	10
02	اهم الارقام المتعلقة بالخسائرالاقتصادية لقطاع النقل	16
03	الخسائر المسجلة في قطاع السياحة	17
04	اجور الاساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين	54
05	مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما	55
06	مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات القصيرة المدى	55
07	مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية والتقنية	56
08	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	56
09	النشاطات رياضية، علمية وثقافية لفائدة الطلبة	57
10	مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة	58

قائمة الأشكال		
رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هوية المركز الجامعي ميلة	38
02	الموقع الجغرافي للمركز الجامعي ميلة	39
03	الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي ميلة	41
04	مصالح نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل	42
05	خصائص التعليم الالكتروني	47
06	مكونات منظومة التعليم الالكتروني	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج ميزانية المركز الجامعي ميلة	**72**
02	ميزانية المركز الجامعي ميلة لسنة 2021	**74**
03	نفقات ميزانية المركز الجامعي ميلة	**76**

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم منذ أواخر سنة 2019 وبداية سنة 2020 جائحة لم يسبق لها مثيل، والتي سميت بجائحة فيروس كورونا أو بما يعرفبـ covid 19، خاصة بعد إعلان منظمة الصحة العالمية لحالة الطوارئ الصحية بسبب تفشي هذا الفيروس المستجد والذي ظهر أول مرة بمدينة ووهان الصينية، حيث أحدث هذا الاعلان قلقا دوليا لخطورة انتشار الفيروس. و لقد تسبب هذا الفيروس في إحداث أكبرإغلاق عالمي على الكثير من الدول وشل حركة التنقل والنقل بين الدول وداخلها، وقد كان لهذا الاغلاق آثار سريعة ووخيمة على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020، حيث وبسبب هذا الذعر والارتباك وحالة عدم اليقين إختلت ركائز الاقتصاد العالمي من عرض وطلب، والتي كانت من نتائجها ظهور ازمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها جميع الدول. ومن المتوقع أن تستمر وأن تزداد شدتها وأند تحدث آثار وخيمة مضاعفة تصل تداعياتها الى سنوات لاحقة.

وتعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية، فهي تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في مختلف المجالات على شكل إعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، ولقد فرضت الظروف التي أحدثتها جائحة كرونا على الحكومات ضرررورة ضبط نفقاتها التي اتجهت إلى الارتفاع نتيجة تطبيقها للبرتوكول الصحي.

ونتيجة التراجع الاقتصادي جراء جائحة كورونا ومن أجل تجاوز الوضع وإنعاش الاقتصاد وجب إتباع سياسة ترشيد النفقات والتي تعتبر أحد أهم السياسات المالية الدورية لمعالجة الإختلالات والأزمات التي يتعرض لها إقتصاد الدولة، حيث كثيرا ما يصاحب السياسات المالية أثناء إدارتها للنشاط الاقتصادي العديد من الضغوطات والتي قد تتحول الى صدمات إذا لم يتم التحكم فيها، وهو مايتطلب ضبط النفقات العامة وترشيدها من أجل ضمان إستقرار سريع للنشاط الاقتصادي وتجاوز الازمة.

أولا: إشكالية البحث

فرضت الظروف التي مر بها العالم أجمع جراء تفشي فيروس كورونا تغيرات على مختلف الاصعدة، والجزائر على غرار الدول الأخرى اتبعت إجراءات تقشفية بهدف التصدي لآثار جائحة كورونا، أبرزها تخفيض الانفاق العام بنسبة 30 % وتأجيل تنفيذ بعض المشروعات الحكومية، وهو ما يسمى بسياسة ترشيد النفقات، وذلك بإعادة توزيع النفقات بما يخدم المصلحة العامة. ولم يكن قطاع التعليم العالي في غنى عن ذلك، فلقد قامت العديد من الجامعات في جميع أنحاءالعالم إما بتأجيل أو إلغاء جميع الفعاليات، من دراسة وأنشطة ومحافل أكاديمية وبحثية، بما في ذلك المؤتمراتالعلمية، واتخاذ إجراءات صحية احترازية مكثفة للعودة

تدريجيا للنشاط والعمل في ظل الجائحة، وكان التحول لمنصات الإنترنت والوسائط الإلكترونية الافتراضية هو التعويض لذلك التأثير القاسي للجائحة على الجامعات.

ولعل السؤال الجوهري الذي يستدعي الطرح هو:

"**ما مدى تأثير جائحة كورونا على ترشيد ننفقاتمؤسسات التعليم العالي؟**"

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي أهم الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا؟
2. ما المقصود بسياسة ترشيد النفقات العامة؟
3. ما مدى تأثير جائحة كورونا على ترشيد نفقات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة؟

ثانيا: فرضيات البحث

لتسهيل دراسة الموضوع والإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة نصوغ الفرضيات التالية:

1. لم تؤثر جائحة كورونا على الاقتصاد بشكل كبير بل إقتصر تأثيرها على قطاعات محددة.
2. نقصد بترشيد النفقات تحقيق أكبر نفع للمجتمع بأقل تكلفة ممكنة.
3. أثرت جائحة كورونا بشكل كبير على ترشيد نفقات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–.

ثالثا: أهمية البحث

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة نظرا لأنها تبحث في موضوع مستجد وهو جائحة كورونا التي أثارت ضجة كبيرة في العالم لما تسببتفيه منآثار كارثية على كل الجوانب الصحية،الإقتصاديةوالإجتماعية، حيث سنحاول الوقوف على أهم هذه الآثار الإقتصادية مع إبراز الجهود الدولية المبذولة للحد من تداعيات هذا الوباء، مع تسليط الضوء على الإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية.

كما تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية البالغة لدور السياسات المالية في التحكم وإدارة النشاط الإقتصادي وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق العام لتحقيق التوازن في الميزانية العامة والتقليل من الأزمات وخصوصا في ظل أزمة جائحة كورونا حيث تعتبرأداة حتمية لمواجهة هذه الجائحة.

رابعا: أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- التعرف على جائحة كورونا بصفتها فيروس مستجد.
- دراسة مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد بصفة عامة.
- محاولة الكشف عن آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري والإجراءات المتبعة لتخفيف حدتها.

– إلقاء الضوء على سياسة ترشيد النفقات كآلية للتخصيص الأمثل للموارد.

– معرفة مدى تأثير جائحة كورونا على ترشيد النفقات في المركز الجامعي ميلة.

خامسا: أسباب إختيار الموضوع

ترجع أسباب إختيار الموضوع إلى:

– علاقة الموضوع بمجال التخصص.

– تسليط الضوء على موضوع جد مهم ومستجد.

– تنمية المعارف في هذا المجال خصوصا في الظروف الاقتصادية الراهنة.

سادسا: منهج البحث

قصد الإحاطة بموضوع الدراسة وبغية الوصول إلى أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي للإلمام بالإطار النظري للدراسة والمتمثل في جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية إضافة إلى ترشيد النفقات العامة. كما تم الإعتماد على المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لمعالجة المعطيات المقدمة وتقدير مدى تأثير جائحة كورونا على ترشيد النفقات في المركز الجامعي ميلة.

سابعا: الدراسات السابقة

فيما يلي بعض أهم الدراسات التي تناولت جوانب من دراستنا:

1_دراسة لزواق الحواس بعنوان بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد 19) على الاقتصاد العالمي –واقع وتوقعات–، مقال منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد20، العدد الخاص حول الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر2020، وقد حاول الباحث في هذه الدراسة تسليط الضوء على تداعيات الجائحة (كوفيد19)على الاقتصاد العالمي بعد تحولها من أزمة صحية الى أزمة إقتصادية عالمية، حيث لجأت دول العالم الى عمليات إغلاق واسعة النطاق بغية إحتواء الوباء.

وقد خلصت الدراسة الى ان الجائحة تسببت في إحداث أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ أزمة عام 1979، وأن ما سينتج عن هذه الأزمة سيكون أسوء بكثير من عواقب الازمة التي شهدها العالم في الفترة 2008_2009.

2_دراسة لكاتية بوروبة بعنوان الأثار الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا: الإجراءات المتخذة و التدابير المقترحة حالة الجزائر، مقال منشور في مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد12، العدد1(الخاص)، جانفي 2021، هدفت الباحثة في هذه الدراسة الى توضيح تداعيات فيروس كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية على الجزائر والجهود المبذولة من طرف الحكومة للتخفيف منها.

توصلت الدراسة الى أن الازمة الصحية تبعتها أزمة إقتصادية حيث إنخفضت معدلات النمو العالمي والتجارة الدولية والسياحة وتراجعت أسواق الاسهم والسندات، كما تراجعت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

3_دراسة لفرجي محمد بعنوان المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة جيلالي يابس –سيدي بلعباس–الجزائر، 2019_2020، وفي هذه الدراسة تم تبيان أن ترشيد الانفاق العام يتطلب مجموعة من المحددات الإجرائية والقانونية التي تقيد السلطة التنفيذية بالالتزام بالخطة المسطرة والتي تكون قد حظيت بموافقة الهيئة التشريعية للوصول الى النتائج المرجوة، كما تحدد هذه القواعد الحجم الامثل للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتفادي الآثار العكسية لسياسة الإنفاق العام، وبالنسبة للجزائر هنالك العديد من النقائص فيما يخص محددات سياسة ترشيد الانفاق العام هذه الاوضاع تستدعي إصلاحات جذرية لتوفير متطلبات ترشيد الانفاق العام القانونية والمؤسساتية بما يتوافق مع المعايير الدولية التي حددتها مختلف المؤسسات والمنظمات الدولية.

4_ دراسة لفوزية قديد ونعيمة العربي وسارة لعراب، بعنوان سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لمواجهة الازمات – أزمة جائحة كورونا–، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد9، العدد1، 2021، جاءت هذه الدراسة من اجل تقديم مختلف التدابير المتخذة لترشيد النفقات العامة كوسيلة لتحقيق التوازن في الميزانية العامة، والسهر على تحقيق الاستقرار في ظل الازمة التي خلفتها جائحة كورونا، خاصة وأنها ألقت بظلالها على كافة المستويات والاصعدة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بعد أن ولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات لاسيما فيما يخص تغطية النفقات العامة.

وظهرت أهمية الدراسة من خلال سعيها الى توضيح ضرورة إنتهاج سياسة ترشيد النفقات العامة كآلية لتصحيح الاوضاع وتجاوز مخلفات أزمة جائحة كورونا.

تختلف هذه الدراسات السابقة عن دراستنا في كون هذه الدراسات قد تناولت آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والجزائري مع الاشارة الى الاجراءات المتخذة لمواجهة الجائحة، إضافة الى ترشيد الانفاق لمواجهة ازمة جائحة كورونا بصفة عامة. بينما دراستي ركزت على بيان أثر جائحة كورونا و خصوصا على ترشيد النفقات في مؤسسات التعليم العالي.

ثامنا: محتوى البحث

بهدف الاجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات من عدمها تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي ويأتي تفصيل ذلك فيما يلي:

الفصل الأول: تحت عنوان الإطار النظري لجائحة كورونا وترشيد النفقات، حيث تناول المبحث الأول منه جائحة كورونا وتداعياتها الإقتصادية،من خلال التطرق إلى تطور وتعريف جائحة كورونا وعرض آثارها على الإقتصاد والسياسات المتخذة لمواجهتها، في حين تناول المبحث الثاني مفهوم ترشيد النفقات العامة وأهدافها والعوامل المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان ترشيد النفقات في المركز الجامعي ميلة ويندرج تحته مبحثين،تطرق المبحث الاول إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وفيه تم تناول نبذة عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة– والهيكل التنظيمي له، كما تم تقديم نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل. أما المبحث الثاني ففيه تم التطرق الى أثر جائحة كورونا على نفقات المركز الجامعي لميلة،تناول المطلب الأول أثر جائحة كورونا على مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، والمطلب الثاني عرض تطور نفقات المركز الجامعي ميلة بعد جائحة كورونا، أما في المطلب الثالث فتم تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لجائحة كورونا وترشيد النفقات

تمهيد:

يعيش العالم منذ ديسمبر 2019 على وقع شبح جائحة كورونا أو ما يسمىكوفيد19، إذ يعد هذا الوضع إستثنائيا من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفا كبيرا، ليس لخطورته على صحة الانسان فحسب بل لآثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك.حيث توقفت العديد من القطاعات أهمها قطاع الصناعة، السياحة، النقل، وإنخفاض الطلب على النفط.

وفي هذا الصدد إتخذت العديد من البلدان المتضررة الاجراءات اللازمة للحد من إنتشاره لفترات مؤقتة، إلا أن هذا النوع من الأزمات الصحية ذات البعد الدولي فرضت نفسها بشكل كبير ومتفاقم، حتم على السلطات العمومية في كل الدول تطوير إستراتيجيات وآليات للتواصل تمكنها بالخصوص من التحكم فيها وإحتواء الآثار السلبية الناتجة عنها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي خاصة.

وفي ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم ارتفعت النفقات العامة على مستوى جميع الدول والتي أثارت مشكلة تحديد الحجم الأمثل للانفاق العام، ولهذا يعد ترشيد الانفاق العام ضرورة حتمية فرضتها الظروف الاقتصادية، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى جائحة كورونا وآثارها على الاقتصاد، وإلى السياسات والاجراءات المتبعة لمواجهة هذه الأزمة لنصل إلى الإطار النظري لترشيد الانفاق العام.

المبحث الاول: جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية

منذ ظهور فيروس كورونا والعالم يعيش حالة من الفزع والخوف،وسرعان ما انتشر في مختلف دول العالم. ولم تنحصر آثار هذا الفيروس على الصحة العالمية فحسب بل امتدت تداعياته الى الاقتصاد، حيث سبب صدمة كبيرة للاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية في العالم الى تبني سياسات واجراءات من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية للفيروس، ونتناول في هذا المبحث نظرة عن فيروس كورونا و آثاره الاقتصادية إضافة الى مختلف السياسات المتخذة لمواجهة تداعياته، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور وتعريف جائحة كورونا.

المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد.

المطلب الثالث: السياسات والاجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا.

المطلب الاول: تطور وتعريف جائحة كورونا

لقد بدأ الحديث عن فيروس في تهاية شهر ديسمبر2019 بالصين، بعد أن أبلغت منظمة الصحة العالمية عن حالات التهاب رئوي غير معروف تم إكتشافه في مدينة ووهان بإقليم هوبي بجمهورية الصين الشعبية وحدد من السلطات الصينية في 7جانفي2020 على انه الفيروس التاجي كوفيد19 السبب في هذه الالتهابات.

أولا: تطور فيروس كورونا "كوفيد19"

إن ظهور "كوفيد19" كان نتيجة لتطور الفيروسات التاجية التي ظهرت سابقا، فقبل سنة 2013 كان الاهتمام ضعيفا بفيروسات كورونا التاجية على اعتبارها فيروسات تسبب نزلات برد خفيفة، ثم تطورت وأصبحت تسبب مرضا لبعض الحيوانات كالطيور والدجاج والماشية والخيول والخنازير، ونتيجة لهذا ازداد اهتمام العلماء بدراسة هذا الفيروس خاصة منذ سنة 2003 بسبب ظهوره كمرض بشري جديد عرف بمتلازمة الجهاز التنفسي الحاد "سارس" الذي أصاب نحو 8000شخص، ليستمر الاهتمامبهذا النوع في 2012 بسبب ظهور متلازمة MERS_COV والذي أصاب نحو 2500 شخص توفي منهم 900 على الاقل.

وقد توصل العلماء الى وجود تنوع هائل من فيروسات كورونا في الخفافيش والطيور عامة، وبنفس الطريقة التي تطورت بها الفيروسات السابقة، فقد يكون فيروس كورونا قد جمع بين الفيروسات التي ظهرت من قبل في الطيور.[1]

[1] الطاهر توايتية، بوعكاز سهام، **انعكاسات الجائحة (كوفيد19) على المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة**، سلسلة أعمال مؤتمر العلوم الاقتصادية– رؤية جديدةبعد الجائحة–، دار خيال للنشر والترجمة، المؤتمر الافتراضي الدولي الاول، برج بوعريريج –الجزائر– ، 2020، ص39.

ولقد ظهرت عدوى فيروس كورونا لأول مرة في أواخر عام 2019، وتم تحديد مجموعة من الحالات التي تظهر عليها أعراض "التهاب رئوي مجهول السبب" في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصينية،وفي 31ديسمبر 2019 أبلغت الصين منظمة الصحة العالمية بهذا الفيروس الجديد، وفي 30 جانفي 2020 أعلنت لجنة الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية أن تفشي هذا الفيروس يعد حالة طوارئ صحية عالمة تثير قلقا دوليا،وفي 11مارس2020 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي فيروس كورونا يمكن وصفه بأنه جائحة.[2]

ثانيا: تعريف جائحة كورونا "كوفيد 19"

مرض فيروس كورونا (كوفيد19) هو مرض معد يسببه فيروس كورونا –سارس–2، وتظهر أعراض تنفسية تتراوح بين الخفيفة والمتوسطة على معظم من يصابون بعدوى الفيروس ويتعافون دون الحاجة الى تدخل علاجي خاص. غير أن بعض من يصابون بالعدوى تظهر عليهم أعراض شديدة ويحتاجون الى العناية الطبية.[3]

ومرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدأ تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وقد تحول كوفيد 19 الآن الى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم.[1]

وتعد فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والانسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراضا تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البردالشائعة الى الأمراض الاشد وخامة مثل متلازمة الشرق الاوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس).[2]

ويمكن فهم المصطلح (ncov 2019) في سياق تفكيك مكوناته كما تطرحها منظمة الصحة العالمية على النحو التالي:[3]

Co: إختصار لكلمة كورونا corona

---

[2]حمادة فتح الله السمادوني، أحمد محمد عبد السيد،**أثر ازمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول**،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا, جامعة طنطا، 2021,ص8.

[3] الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية: **http : //www.who.int**تم الاطلاع عليه بتاريخ 1\02\2022 على الساعة 14:33.

1العبسي علي, تجانيةحمزة،**تداعيات فيروس كورونا (كوفيد 19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية و اهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة سطيف1– الجزائر، المجلد 20العدد الخاص، 2020، ص 92

[2]كاتية بوروبة، **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لجائحة كورونا: الاجراءات المتخذة و التدابير المقترحة حالة الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية, سطيف1، المجلد 12 العدد 1، 2021، ص 197.

[3]اليمين سعادة،**تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على اهم القطاعات الاقتصادية و سبل المواجهة**، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة،جامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل ، المجلد 5 العدد2، 2021، ص205.

[4]إسماعيل صدقي، يوسف حسين،**دراسة تحليلية لتأثير الجائحة (كوفيد 19) على القطاعات الاقتصادية**، سلسلة أعمال مؤتمر العلوم الاقتصادية– رؤية جديدة بعد الجائحة–، دار خيال للنشر والترجمة، المؤتمر الافتراضي الدولي الاول، برج بوعريريج، 2020، ص57.

Vi إختصار لكلمة فيروس virus

D: إختصار لكلمة مرض Diseas

ncov: إختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد New corona virus

2019: يشير الى الحد الزمني لمولد المرض الذي شرع في ضرب العالم في نهاية عام 2019.

وبالتالي فإن كوفيد 19 هو أحد الأمراض الوبائية المعدية التي يسببها فيروس كورونا الجديد المكتشف مؤخرا.

المطلب الثاني: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد

لقد تسببت جائحة كورونا في أثار عديدة وسلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية سواء على المستوى العالمي او المستوى الجزائري.

أولا: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي

1. أثر الجائحة على قطاع النفط:

على خلفية تفشي هذا الفيروس الذي أدى بالفعل الى انخفاض الطلب على النفط، فمن خلال اجتماع في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في فيينا يوم 6مارس2020، دفع رفض روسيا لخفظ انتاج النفط السعودية للرد بتخفيضات غير عادية للمشترين وتهديدا بضخ المزيد من النفط الخام،فقد فقامت المملكة العربية السعودية التي تعتبر الزعيم الفعلي لمنظمة أوبك بزيادة امداداتها من النفط بنسبة 25% مقارنة بشهرفيفري من نفس السنة، مما رفع حجم الإنتاج الى مستوى غير مسبوق، تسبب هذا في أكبر إنهيار للأسعار في يوم واحد منذ ما يقرب من 30عاما وذلك في 23مارس2020،أين انخفض خام برنت بنسبة 24%، من 34دولار للبرميل ليقف عند 25,70 دولار، ومع ذلك فإن هذا الأثر نتج عن الإضطرابات بين المملكة العربية السعودية و روسيا، وبالتالي لا ينبغي اعتباره مستداما على المدي الطويل.

وعلى الرغم من انتعاش الطلب الصيني على النفط الخام،إذ تعد هذه الاخيرة أكبر مستورد للمعدن الأسود عالميا، لاتزال الأسعار تصارع من أجل الحفاظ على مستويات مرتفعة في ظل الارتفاع الملحوظ في أعداد الاصابات اليومية بفيروس كورونا حول العالم، واعتزام ليبيا إستئناف نشاطها النفطي بعد التوقف لتضيف زيادة في العرض النفطي،إذ تراجعت أسعار النفط العالمية خلال التعاملات عقب تحذيرات من قبل مسؤولي تحالف أوبك النفطي بشأن تأثير تجدد تفشي فيروس كورونا السلبي على معدلات الاستهلاكوالطلب على النفط الخام. [1]

2-أثر الجائحة على قطاع النقل الجوي: تعرضت صناعة الطيران لأضرار بالغة، مع تراجع حركة الطائرات، وتخفيض شركات الطيران الرحلات الجوية،والغاء المسافرون حجوزات رحلات العمل والعطلات.

وفيما يلي جدول يصف هذا الأثر:

الجدول رقم 1: تأثر الجائحة على إيرادات السفر في الاقتصاد العالمي

السوق	التأثير على ايرادات السفر (بالمليار دولار)
إفريقيا	4-
آسيا	88-
أروبا	76-
أمريكا اللاتينية	15-
الشرق الاوسط	19-
أمريكا الشمالية	50-
إجمالي قطاع الطيران	**252-**

المصدر: رفيقة صباغ، جائحة فيروس كورونا المستجد وأثرها على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة احمد راية بأدرار، المجلد 19 العدد 4، 2020، ص 167.

تكبدت إيرادات قطاع النقل الجوي العالمي انخفاضا بقيمة 252مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 وهو ما يعادل 44% تراجعا مقارنة بعام 2019، نتيجة إنخفاض مستويات الطلب على الأسواق المحلية والعالمية بنحو 65% خلال الربع الثاني من 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. [1]

3.أثر الجائحة على قطاع السياحة والسفر:

يعد قطاع السياحة حاليا أحد أكثر القطاعات تضررا من تفشي فيروس كورونا، نظرا لتأثيراته على كل من العرض والطلب على السفر، حيث تمثل صناعة السياحة 10% من الناتج المحلي الاجمالي والوظائف في العالم،أين توقفت السياحة في منتصف مارس 2020 وإنخفض عدد السياح الوافدين الدوليين بنسبة 56%في الأشهر الأولى من العام (2020) مع انخفاض الأرقام في ماي بنسبة 98%، وهذا يترجم الى خسارة ما يقرب من 320 مليار دولار في الصادرات (أكثر من 3 أضعاف ما تم فقده خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009 بأكملها).[2]

[1] رفيقة صباغ، **جائحة فيروس كورونا المستجد و آثارها على الاقتصاد العالمي**، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة احمد راية بأدرار، المجلد 19 العدد 4، 2020، ص 167.

وقد أدى الإعلان عن جائحة كورونا من قبل منظمة الصحة العالمية الى موجة تدابير وإجراءات فرضت من خلالها قيود على السفر بأشكال وكثافة مختلفة، وضعت هذا القطاع في موقف صعب،و وفقا لمنظمة السياحة العالمية واعتبارا من 28 أفريل 2020، من بين 217 وجهة حول العالم:[1]

_اغلقت 45 %حدودها كليا أو جزئيا في وجه السياح .

– غلقت 30%من الرحلات الدولية كليا أو جزئيا.

– منعت 18% دخول مسافرين من دول محددة أو الركاب الذين عبرو من خلال وجهات معينة.

– طبقت 7%إجراءات مختلفة، مثل الحجر الصحي أو العزل الذاتي لمدة 14 يوما وإجراءات التأشيرة .

4.أثر الجائحة علىأسعار الصرف:

شهدت أسعار الصرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض كنتيجة لانتشار تداعيات فيروس كورونا،فقد ارتفع الدولار بنسبة 8,55% والاورو بنسبة 3,09%، في المقابل شهدت بعض الدول انخفاضا ملحوظا في أسعار صرف عملتها أهمها العملة النرويجية التي انخفضت بـ 12,97% والعملة الهندية التي تراجعت بنسبة 13,20%.[2]

5.أثر الجائحة علىأسعار الذهب:

نما إجمالي الطلب على الذهب في الربع الأول من سنة2020بشكل هامشي الى 8083,1 طن، وكان تفشي جائحة فيروس كورونا الذي إجتاح العالم خلال الربع الأول(سنة 2020) العامل الأكبر الذيأثر على الطلب على الذهب،ومع بدء ظهور حجم الجائحة وتأثيرها الاقتصادي المحتمل سعى المستثمرون الى الحصول على أصول الملاذ الآمن. وإجتذبت صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب تدفقات ضخمة بقيمة (+298طن) مما دفع الحيازات العالمية في هذه المنتجات الى مستوى قياسي جديد بلغ 3185 طن،وإنخفضإجمالي الاستثمار في العملات المعدنية الى 6241 طنا (–6 %على أساس سنوي)، وليس من المستغرب أن الطلب على المجوهرات تأثر بشدة بآثار تفشي المرض، حيث إنخفض الطلب الفصلي بنسبة 39 %على أساس سنوي الى أدنى مستوى عند 8325طن،وانخفض معه الطلب على التكنولوجيا الى من 473طن (–8 %على اساس سنوي)، كما واصلت البنوك المركزية شراء الذهب بكميات كبيرة، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما كان عليه في الربع الأول من سنة 2019 أين بلغ صافي المشتريات 145طنا (–8 %على أساس سنوي)، وتسبب الفيروس أيضا في تعطيل إمدادات الذهب وإنخفاضإنتاج المناجم إلى أدنى مستوى له في خمس سنوات عند 8795طنا (–3%على أساس سنوي).

2اسماعيل صدقي, يوسف حسين, مرجع سبق ذكره, ص 64.

[3]مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية, منظمة التعاون الاسلامي, **الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لجائحةكوفيد 19 في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي**, أنقرة –تركيا، 2020, ص 14.

[2]رفيقة صباغ, مرجع سبق ذكره, ص 166

أما في نهاية النصف الأول من سنة 2020 إرتفع سعر الذهب بالدولار الأمريكي بنسبة 17% بعد زيادة بلغت نسبتها 10% خلال الربع الأول من السنة، وعززت هذه الزيادة التدفقات القوية الداخلة الى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب، وبلغ سعر الذهب مستويات مرتفعة قياسية بالعديد من العملات الاخرى، بما في ذلك اليورو والجنيه الاسترليني والروبية والرنمينبري من بين عملات أخرى،وتباطأ الاستثمار في العملات والسبائك الذهبية الصغيرة بشكل حاد في النصف الأول من سنة 2020،حيث إنخفض بنسبة 17% ليبلغ 397طنا، وقد كان تأثير الجائحة هائلا حيث إنخفض الطلب في الربع الثاني من السنة لمستوى غير مسبوق بلغ 251طنا. [1]

6. أثر الجائحة علىالقطاع الصناعي:

لم يكن القطاع الصناعي بمنأى عن تأثير فيروس كورونا حيث تعيش مجموعة دول على تصدير آلياتها ومنتوجاتها الصناعية،وهو ما أصبح غير متاح في الظروف التي أحدثتها الجائحة بفعل إغلاق المصانع والشركات والمؤسسات التجارية.

7. أثر الجائحة علىتراجع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات:

أصبح التأثير الاقتصادي واضحا بالفعل في البلدان الاشد تأثرا بتفشي الوباء، ففي الصين تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فيفري 2020، واذا كان قطاع الصناعة التحويلية سجل هبوطا في نشاطه الى مستوى تظاهى مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فإن تراجع الخدمات كان أكبر هذه المرة بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي. [2]

8. أثر الجائحة علىالمديونية العالمية:

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي نشره صندوق النقد العربي في الإصدار الثالث عشر له في أفريل 2021، فإن وباء كوفيد 19 أدى إلىإرتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار في عام 2020، لتصل الى 281 تريليون دولار تمثل نحو 355 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،ويعني ذلك إرتفاع في مستويات المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 35 نقطة مئوية بما يفوق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية نتيجة الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و 2009 البالغ نحو 10 و 15 نقطة مئوية على التوالي.[3]

9. أثر الجائحة على التجارة الدولية:

تشير المؤشرات الى إستمرارإنخفاض التجارة الدولية عام 2020 أكثر مما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية، وهذا بسبب تعطل سلاسل القيمة العالمية والتي تستحوذ على نصف التجارة العالمية وكذلك توقف

---

[1] سفيان خلوفي، كمال شريط، **أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة2020 مع الاشارة الحالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية،المجلد 8، العدد 3، جامعة العربي بن مهيدي،أم بواقي، 2021،ص 1661.

[2] زواق الحواس، **بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي– واقع وتوقعات–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص، جامعة سطيف1 ، 2020، ص 68.

[3] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 217.

السفر، ولأن الصين هي ورشة العالم ومركز التصنيع العالمي للعديد من الصناعات الدولية حيث تمثل الصادرات الصينية 12,8% من الصادرات العالمية للسلع بعد الولايات المتحدة الامريكية، فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات على أي دولة تعتمد صناعتها على الموردين الصينيين، ويؤدي ذلك إلى ضعف في سلاسل التوريد في العالم، وعليه فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات على أي دولة تعتمد صناعتها على الموردين الصينيين، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر شركة فوكس كوم للالكترونيات الصينية وهو أكبر مصنع للمكونات الإلكترونية في العالم والتي تزود العديد من الشركات بالبرمجيات والهواتف النقالة مثل:intell, dell ,amazon,appleinc,mottorolla,ciscomوغيرهم.

ووفقا لتقديرات نشرتها الأونكتاد في 4 مارس 2020 أن تباطؤ التصنيع في الصين بسبب تفشي فيروسكوفيد 19 عطل التجارة الدولية، وأن أكثر الأنشطة تضررا هي: الأجهزة الدقيقة،الآلات، السيارات، معدات الاتصال،أما الدول الأكثر تضررا فهي: الاتحاد الاوروبي، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، كوريا،فيتناموسنغافورة.[1]

10. أثر الجائحة علىالقطاع المالي:

بدأ المشاركون في السوقالمالي في منتصف فيفري 2020 يخشون أن يتحول تفشي هذا الفيروس إلى جائحة عالمية،حيث حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها المبالغ فيها سابقا، وفي أسواق الائتمان سجلت فروق العائد ارتفاعا شاهقا وخاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، قروض الرفع المالي والدين الخاص، حيث وصل نشاط الإصدار الى حالة من التوقف، وهبطت أسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي وفشل بلدان أوبك + في التوصل الى إتفاق حول تخفيضات الانتاج، مما زاد من ضعف الإقبال على المخاطرة، كما أدت هذه الظروف السوقية المتقلبة إلى هروب المستثمرين بحثا عن الجودة، مع إنخفاض حاد ومفاجئ في عائدات سندات الملاذ الآمن.

وأدى عدد من العوامل الى تضخيم تحركات أسعار الأصول، مما أسهم في تشديد الأوضاع المالية بشكل حاد وسرعة غير مسبوقة،وظهرت بوادر الضغوط في الأسواق الرئيسية للتمويل قصير الأجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الامريكي،وهو تطور يعيد إلى الأذهان الديناميكية التي رايناهاآخر مرة أثناء الأزمة المالية منذ عشر سنوات، وحدوث تدهور كبير في سيولة السوق، وتعرض المستثمرون بأموال مقترضة للضغوط، وورد أن بعضهم إضطروا الى إغلاق مراكزهم الاستثمارية لسد مطالبات تغطية حساب الهامش وإستعادة توازن محافظهم الاستثمارية.[2]

11. التوقعات المحتملة لجائحة كورونا لسنة 2022:

من أهم التوقعات المحتملة للجائحة لسنة 2022 نذكر:[3]

---

[1] كاتية بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص200.

[2] موسى عبد القادر، مسعودي عبد الحميد، **انعكاسات ازمة كوفيد 19 الحديثة على الواقع الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2019-2020**، سلسلة أعمال مؤتمر العلوم الاقتصادية- رؤية جديدة بعد الجائحة-، دار خيال للنشر و الترجمة، برج بوعريريج -الجزائر-، 2020، ص136.

[3] صندوق النقد العربي، **تقريرآفاق الاقتصاد العربي**، الإصدار الرابع عشر، جويلية، أبو ظبي -الامارات العربية المتحدة-، 2021، ص 12.

- **على النمو الاقتصادي**:من المتوقع إستمرار الأثر الاقتصادي لوباء كوفيد 19 حتى نهاية عام 2022، عندما يتمكن وقتها عدد أكبر من دول العالم من النفاذ الى اللقاحات، وتنخفض مستويات الإصابة ووفايات المرض، وتبدأ عندها الدول في التخلي عن إجراءات التباعد الاجتماعي، وهو ما سيدعم النشاط الاقتصادي وحركة التجارة الدولية للسلع والخدمات ويتمكن عندها عدد متزايد من دول العالم من تجاوز التداعيات السلبية للوباء والعودة لمستويات الناتج المسجلة بنهاية عام 2019.

ومن المتوقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة تتراوح بين 5,4 و6,0 في المائة خلال عام 2022، بما يعكس تحسن الأنشطة الاقتصادية وحركة التجارة الدولية مع تواصل عمليات التلقيح،وإستمرار السياسات الاقتصادية الداعمة للتعافي الاقتصادي، والسرعة في تحول الموارد الاقتصادية في بعض البلدان نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر ديناميكية في التعامل مع الوباء، في حين من المتوقع تراجع معدل نمو الاقتصادي العالمي الى ما يتراوح بين 4,1 و4,4 في المائة لسنة 2023 في ظل السحب التدريجي لدعم السياسات.

- **على التجارة الدولية:** من المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواءا على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات، التي من المتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات التجارة الدولية حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022، في ظل الإحتمال الكبير لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي وما يفرضه ذلك من المزيد من التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الالكترونية. رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة كذلك خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى. وسوف تستفيد الدول العربية على وجه الخصوص من التعافي القوي المتوقع لأبرز الشركاء التجاريين لاسيما فيما يتعلق بالصين وباقي الاقتصادات الصاعدة الآسيوية التي من المتوقع نموها بنسبة تتراوح 5,0 إلى 5,6 في المائة في عام 2022 حيث تستوعب هذه المجموعة نحو 56 في المائة من صادرات الدول العربية.

- **على الاسعار العالمية للنفط:** من المتوقع وفق التعديل في توقعات النشاط الاقتصادي العالمي بتجاه تحسن توقعات النمو الاقتصادي وفي ظل استمرار العمل بإتفاق "اوبك+" أن تشهد الأسواق العالمية للنفط زيادة في مستويات الطلب يقابلها زيادة في مستويات المعروض مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الأزمة، وهو ما يتوقع في ضوئه إرتفاع الاسعار العالمية للنفط الى مستوى يدور حول 60 و 65 دولار للبرميل خلال عامي 2021 و2022. ومن شأن الزيادة المتوقعة في مستويات الاسعار العالمية للنفط أن تدعم اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط خاصة في ظل إرتفاع مستويات أسعار تعادل موازنات العديد منها مقارنة بالمستويات الفعلية لأسعار النفط، فيما سيحدد التزام الدول العربية "بإتفاق أوبك+" نسبيا من حجم الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية خلال الربع الاول من عام 2022 في المقابل سوف تؤثر الزيادة المتوقعة في الأسعار العالمية للنفط على موازنات عدد من الدول العربية المستوردة للنفط الى الأسواق المحلية، فيما ستنعكس تلك الزيادة وقتيا على المستوى العام للأسعار في الدول التي قامت بالفعل خلال خلال السنوات

الماضية بتبني آلية التمرير التلقائي للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط إلى الأسواق المحلية في سياق إصلاحات نظام الدعم السلعي.

– **على توجهات السياسة النقدية:** من المتوقع إستمرار الموقف التيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسة ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي والبنك المركزي الأوروبي، مع ما يستتبعه ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة، علاوة على مواصلة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الإئتمان بهدف التخفيف من التبعات الاقتصادي لوباء كوفيد 19. هذه الاتجاهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية ذات نظم أسعار الصرف الثابتة التي ترتبط عملاتها بالدولار واليورو، وهو ما سيدعم اقتصاداتها في مواجهة هذه الظروف الاستثنائية في ظل توافق الدورات الاقتصادية ما بينها وبين اقتصاديات عملات الربط.

ثانيا: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

1.أثر جائحة كورونا على النمو في الجزائر:

بعد أن نجحت الجزائر في تحقيق نوع من الاستقرار والنتائج الإيجابية لسياساتها التنموية الذي كان واضحا في تحسن مؤشرات التنمية المستدامة،إلا أنها عرفت نوع من الركود الذي إمتد لسنة 2019 بسبب الحراك الشعبي الذي هز الشوارع وغير السلطة،ومن ثم تفشي فيروس كورونا في العالم متسببا في انخفاض سعر برميل النفط الذي وصل الى حدود 25 دولار في 18 مارس 2020 والذي غير الموازين في الجزائر، فحسب ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2020 فسوف يصبح سعر النفط 30 دولار للبرميل وبالرغم من انخفاض كل من الاستهلاك العام (–16%) والاستثمار العام (–9,7%) إلا أن عجز الموازنة سيرتفع الى 16,3% من إجمالي الناتج المحلي الذي سينخفض بدوره حسب توقعات صندوق النقد الدولي بـ (–5,2%).[1]

وكما هو معروف تعتمد الجزائر على مداخيلها من العملة الصعبة وصادراتها من البترول والغاز بنسبة 98 %، وأن مداخيل البلاد الجبائية تعتمد على 50 %من الجباية البترولي، وباعتبار أن أهم زبائنها في العالم منإسبانيا وإطالياأكثر الدول تضررا من هذا الفيروس، ممأدى الى تراجع الطلب وتعطل الدفع وهذا ما تسب في تراجع عائدات الدولة من صادرات المحروقات وقد قدرت الخسائر في قطاع الطاقة فيما يلي:

– سونطراك: 247مليون دينار جزائري ما بين 5مارس و 31ماي من جراء تداعيات الوباء.

– سونالغاز: انخفاض في رقم الأعمال بـ 6,5 مليارديناز جزائري.

– نفطال: خسارة 20 مليار دينار جزائري مابين 1مارس و أوت.

[1] يسلي تنهينان، **أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائيةللفترة 2000–2020**–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد27،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2021، ص136.

2. أثر جائحة كورونا علىالأسعار المحلية (مؤشر التضخم):

شهد الاقتصاد الجزائري إرتفاع في معدل التضخم بحوالي 2,42 %لسنة 2020 بالمقارنة بسنة 2019، والذي جاء كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية،الملابس،الأثاث، النقل، الاتصالات، التعليم، الثقافة والترفيه، الصحة والسكن، حيث بلغ معدل التضخم في شهر جانفي من 2021بـ 4,23.%.[1]

3.أثر جائحة كورونا علىقطاع النقل والسياحة:سجلت وزارة المالية الجزائرية خسائر في هذا القطاع التي بلغت 620 مليون دولار جراء تفشي فيروس كورونا وتمثلت فيما يلي:

الجدول رقم 2: أهم الارقام المتعلقة بالخسائر الاقتصادية لقطاع النقل:

القطاع	الفترة	الخسائر	السبب
الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	20مارس الى 29أفريل 2020	– 288مليون دج في مجال المسافرين. – 72مليون دج في مجال نقل البضائع. – 106مليون دج للأعباء الاستثنائية لتغطية وسائل الوقاية.	نتيجة تعليق 280 رحلة يوميا أي 4,9مليون مسافر.
الخطوط الجوية الجزائرية.	18مارس الى 30 أفريل 2020	31,16 مليار دج.	نتيجة إلغاء 4375 رحلة الذي يمثل 1,07مليون مقعد.
مجمع النقل البري للمسافرين (ترانشيف).	نهاية أفريل	1,32مليار دج.	نتيجة التوقف التام لنشاط النقل.
مجمع "غاتما"	نهاية ماي	– 792,84مليون دج في مجال نقل المسافرين. – 326,25 مليون دج في مجال خدمة شحن السفن. – 95مليون دج في مجال خدمة الدعم السفن الأجنبية. – 80مليون دج في مجال خدمة دعم السفن الاجنبية لنقل الحاويات والبضائع. – 156مليون دج في مجال الحد الادنى من الخدمة المفروضة على عمال ورشات الصيانة.	– نتيجة توقف جميع سفن نقل المسافرين. – خفض خدمة الشحن عبر السفن. – استمرارية خدمة الدعم الأجنبية للسفن – ضمان الحد الأدنى للعمال في ورشات الصيانة.
مجمع خدمات الموانئ "سيربور"	2020	378,19مليون دج في رقم الاعمال.	بسبب توقف معظم أنشطة النقل.

المصدر:أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائيةللفترة 2000–2020–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد27،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2021، ص139.

[1] يسلي تنهينان، مرجع سابق، ص138.

ونتيجة لكل هذه الخسائر تم تسجيل تراجع ايرادات قطاع الطيران في الجزائر بحوالي 0,8مليار دولار الذي خفض من مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3,1مليار دولار، وهذا راجع للإجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية المتمثلة في تعليق الرحلات الجوية الداخلية والخارجية، وفيما يخص قطاع السياحة تمثلت الخسائر المسجلة على النحو التالي:

الجدول رقم3: الخسائر المسجلة في قطاع السياحة (الوحدة: دينار جزائري)

القطاع	الخسائر
الفنادق الخاصة ووكلات السياحة والسفر.	27,3مليار في رقم الأعمال بسبب توقف النشاط.
مجمع الفندقة والسياحة و المعالجة بالمياه.	2,7مليار شهريا.
الديوان الوطني الجزائري للسياحة.	87,6مليون شهريا.
الوكالة الوطنية لتنمية السياحة.	31,56مليون شهريا.

المصدر:أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائيةللفترة 2000–2020–، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد27،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2021، ص140.

4. أثر جائحة كورونا علىقطاع الصناعة:

إنخفض الإنتاج الصناعي في القطاع العام الوطني بنسبة 6,7 %في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019بعد التغيرات الإيجابية في الربع الثالث من عام 2018، فقد سجلت "المناجم و المهن" تغيرا سلبيا للربع الرابع على التوالي، بتراجع نسبته 4,8 %في الربع الأول من عام 2020، وينطبق الأمر نفسه على الأنشطة الأخرى، وعلى رأسها مواد البناء وصناعات النسيج التي إنخفضإنتاجها بنسبة 11,5 %و 14,6 %على التوالي في الربع الأول من عام 2020.[1]

5. أثر جائحة كورونا علىنسبة الاستهلاك والاستثمار (الخاص والعام):

نتيجة لتدابير الوقاية التي فرضتها الدولة من أجل إحتواء الفيروس شهد كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص إنخفاضا حادا، حيث إنخفض الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية غير الأساسية مع بداية إنتشار المرض، كما إنخفض الاستثمار الخاص بسبب نقص السيولة من جهة وتقييد تحركات الأشخاص من جهة أخرى مما قلل منفرص الاستثمار.[2]

6. أثر جائحة كورونا علىالتجارة الخارجية:

تكمن التأثيرات الاقتصادية التي تسبب بها فيروس كورونا على الواردات والصادرات في الجزائر في ضعف جانبي العرض والطلب، فمن جانب الإستيراد تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات الصينية

1سيداعمر زهرة، بللعما أسماء، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر– الآثار و الاجراءات–**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد4 عدد2، جامعة احمد راية بأدرار، 2020، ص144.

2 موسى كاسحي، دربال رقية، **أزمة فيروس كورونا وآثارها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة أبحاث، المجلد6 العدد1، جامعة زيان عاشوربالجلفة، 2021، ص903.

وبالتالي أي خلل يصيب الاقتصاد الصيني فإنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري بسبب العدوى في سلسلة التوريد، وهذا ما حدث بالفعل حيث توقفت الامدادات الصينية من سلع ومعدات وأجهزة مما أعاق عملية الإنتاج والتوزيع في الجزائر مع إنخفاض المخزون من السلع.

أما عن جانب الصادرات تعتبر ايطاليا وفرنسا أكبر الزبائن للجزائر وتحوزان على النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات، وبالتالي أي نقص في الطلب على صادراتها من قبل هذه الدول سوف يؤثر بالسلب على مداخيلها من العملة الصعبة،والمعروف لدى الجميع أن ايطاليا وفرنسا والصين شهدوا موجة صحية عنيفة بسبب فيروس كورونا الذي عرقل جل نشاطاتهم الاقتصادية.

المطلب الثالث: السياسات والاجراءات المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا

شكلت هذه الجائحة أمرا غير مسبوق في الاقتصاد الحديث من حيث طبيعتها، مظاهرها،أعراضها، أسبابها وآثارها، لذا فإن الدول أو المؤسسات الدولية شعرت بالصدمة التي سرعان ما تحولت إلى مبادرات وأساليب ومناهج وسياسات في طرق التعامل مع الوباء وما تمخض عنه.

أولا:السياسات والاجراءات المطبقة من قبل حكومات الدول والمنظمات الدولية

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول المختلفة إضافة الى المنظمات الدولية من أجل مواجهة تداعيات جائحة وكورونا، وتشمل ما يلي: [1]

– استجابة الحكومات لتخفيف التداعيات الاقتصادية لأزمة جائحة كورونا، حيث أعلنت الحكومات الوطنية استجابتها غير المنسقة الى حد كبير ضد الفيروس، حيث أعلن مجلس الاحتياطي الفدرالي عن توفير مليارات الدولارات في هيئة قروض خاصة للشركات التي قد تواجه قيود السيولة، فضلا عن الدعم المالي لقطاعات محددة مثل قطاع الطيران، وإتجهت العديد من البنوك المركزية لخفض سعر الفائدة.

– من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية تخفيض الضرائب على الرواتب ومساعدة العمال والصناعات المتأثرة بالفيروس،بالاضافة الى إتخاذ بعضالإجراءات والتدابير الاحترازية في العديد من الدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وايطاليا والامارات العربية المتحدة، وذلك لاحتواء الآثار الجانبية السلبية الناجمة عن تداعيات أزمة جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية الدولية.

– تعهد وزراء مالية مجموعة العشرين ومحافظو البنوك المركزية الدولية في إتخاذ تدابير مالية ونقدية مناسبة، كما أعلن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن توافر 50 مليار دولار و 12 مليار دولار أمريكي على التوالي من التمويل لدعم الاقتصاديات منخفظة الدخل والاقتصادية الناشئة.

– قام العديد من حكومات الدول بإتخاذالعديد من الإجراءات والتدابير في كافة المجالات لرفع مستوى مستويات الثقة وتنشيط الأداء الاقتصادي والسعي نحو التعاون الدولي وتقوية الأنظمة الصحية.

[1] كرم سلام عبد الرؤوف سلام، **أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية**، كتاب جماعي بعنوان تاثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين– ألماني ، 2021، ص 86.

– تكاتف جميع دول العالم لتقديم المساعدات المالية للدول النامية خاصة الدول الإفريقية في منطقة جنوب الصحراء التي تعاني من الإنخفاض في مرافق البنية التحتية الصحية لمنع تفاقم الأزمة، وذلك من خلال التركيز على الخطوات الواجب إتباعها من قبل البلدان النامية على المستوى الوطني والتي تتمثل في:

*تعزيز الاستثمارات الوطنية داخل قطاع الصحة لتمكينه من توفير الخدمات العلاجية على أعلى مستوى ممكن.

*دعم برامج الأمان الاجتماعي من خلال تسهيل التحويلات النقدية وتقديم الخدمات الطبية المجانية للفئات الأشد إحتياجا.

* تقديم الإعفاءات الضريبية المؤقتة وبرامج الدعم الحكومية للقطاع الخاص وتشجيعه على رفع معدلات الإنتاج.

*الزام البنوك المركزية في البلدان النامية بوضع قرارات بتخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة لتنشيط حركة الأداء الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

– كما قامت العديد من الدول بإجراءات أخرى للحد من الآثار الاقتصادية السلبية تتمثل في:[1]

*إستخدام الصناديق السيادية لتعزيز السيولة.

*تأجيل أقساط القروض البنكية.

*قيود على عمليات التصدير.

*تقنين الكميات وسياسة تحديد الاسعار.

*إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي.

– اطلقت العديد من الدول العربية حزم من المساعدات التي حاولت من خلالها الحد من آثار الجائحة على الاقتصاديات المحلية، من خلال تقديم الايسكو لمجموعة من التوصيات للدول العربية من أجل الخروج من هذه المرحلة، وتركزت على العموم في زيادة آجال دفع القروض وفوائدها، وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، ومرافقة المؤسسات المتضررة من الجائحة مع تشجيع القروض المعفاة من الفوائد للمؤسسات الصغيرة، مع محاولت تعزيز الطلب في المجالات التي تملك حجم كبير من اليد العاملة مع دعوة المنظمات الدولية لزيادة ما تقدمه من إعانات للدولة الاقل نمو والمعرضة أكثر للمخاطر.[2]

– اتخذت البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم إجراءات ملحوظة من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي العالمي ودعم الاقتصاد العالمي، شملت ما يلي: [3]

---

[1] أحمد فايز الهرش، **أزمة الإغلاق الكبير– الآثار الاقتصاديةلفيروس كورونا كوفيد19**، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، صص129–131.

2 عمرهارون، **التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية– الجزائر نموذجا**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد7، العدد1،جامعة زيان عاشو، الجلفة، 2021، ص1123.

[3] زواق الحواس، **استجابة التعاون الاقتصادي الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد19)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد2،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021، ص 245– 252.

*القيام بتسيير السياسة النقدية الى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الى مستويات تاريخية في حالة الاقتصاديات المتقدمة، كما قام نصف البنوك المركزية في الأسواق الصاعدة والبلدان الأقل دخلا بتخفيض أسعار الفائدة، وستتعزز آثار تخفيضات أسعار الفائدة من خلال إرشادات البنوك المركزية حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية والبرامج الموسعة لشراء الأصول.

*تقديم سيولة إضافية للنظام المالي من خلال عدة آليات من بينها عمليات السوق المفتوحة.

*اتفاق عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية عن طريق ترتيبات خطوط تبادل العملات.

*اعلان البنوك المركزية خططا للتوسع في توفير السيولة (بما في ذلك عن طريق القروض ومشتريات الأصول) بواقع 6 تريليون دولار على الأقل.

– وتتمثل جهود المؤسسات الدولية في مواجهة جائحة كورونا في دعم البلدان النامية، من خلال سعي مجموعة البنك الدولي المتمثلة في المؤسسات الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية على إتخاذ الخطوات الضرورية لوضع حزمة من التحفيزات الاقتصادية سريعة الإنفاق والتي تقدر بنحو 12 مليار دولار أمريكي، كما تهدف تلك الجهود الى تعزيز أداء المنظمة الصحية وتقليل الآثار السلبية على الأداء الاقتصادي، مع السعي لوضع برامج تركز على الجوانب الاجتماعية،وتظهر تلك الجهود من خلال الاتي:

* دعم البنوك التجارية بهدف زيادة التمويل التجاري.

*تقديم المساعدات والحزم الرأسمالية للقطاع الخاص.

*مساندة الشركات المتعاملة مع تلك المؤسسات بشكل مباشر.

* العمل على تشجيع زيادة الإنتاج وغضمان تدفق الموارد.

*تشجيع منشآت الأعمال الخاصة على الحفاظ على معدلات عالية من المخزون.

*الاهتمام بتعزيز القطاعات الإستراتيجية كالتجهيزات الطبيه والأدوية من أجل إستمرار حركة الواردات وتفادي مخاطر الهبوط.

– قيام البنك الإسلامي للتنمية بتخصيص وإتاحة تسهيل إئتماني وتدخلات داعمة بقيمة 730 مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لفيروس كورونا، كما ستساهم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحوالي 300 مليون دولار،إضلفة الى 150 مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات، وسيقدم التمويل إلى كل من القطاعين العام والخاص من أجل الحد من إنتشار الوباء وتقليل أثره على الدول الأعضاء، وسيتم تقديم التمويل في شكل منح،موارد ميسرة، تمويل تجاري،إقراض للقطاع الخاص وتغطية التأمين ضد المخاطر.

الفرع الثاني:الإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية

بهدف دعم التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي إتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات، بما يشمل إقرار قانونا تكميليا للموازنة يهدف إلى تعزيز التدابير لمواجهة الجائحة ويشمل: [1]

– تخصيص 20 مليار دولار لإعانة العاطلين عن العمل بسبب الجائحة،و 11,5 مليار دولار كتحويلات الى الأسر الفقيرة.

– مخصصات بقيمة 70 مليار دينار جزائري للتخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية للازمة.

– دعم الإنفاق على قطاع الصحة بـ 3,7 مليار دولار للامداداتالطبية،وبـ 16,5 مليار دولار للمدفوعات الإضافية للعاملين في المجال الصحي، وبـ 8,9 مليار دولار امريكي لتطوير القطاع الصحي.

– خفض الإنفاق الحالي والرأسمالي من أجل التكيف مع البيئة الجديدة المنخفظةلأسعار النفط بنسبة 5,7 مقارنة بقانون الميزانية الأولى لعام 2020.

– تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل ودفعها للأفراد والمؤسسات بإستثناء الشركات الكبيرة.

– تخفيف المواعيد النهائية التعاقدية للمشروعات الحكومية المنفذ من قبل القطاع الخاص، وتعليق العقوبات المفروضة على الشركات التي تعاني من التأخير في إنجاز العقود العامة.

– تقديم التسهيلات الجمركية والضريبية، بحيثأعلنت المديرية العامة للضرائب في 17مارس2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب كإجراء إستثنائي لا يترتب عنه أي عقوبة تأخير،إضافة إلى تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الإستثنائية التي تعيشها الجزائر، وبتاريخ 23مارس 2020 صدر أمر لمصالح الجمارك بتخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.[2]

– منح مساعدة مالية لفائدة المتضررين من جائحة كورونا،فقد أقرت الحكومة الجزائرية حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 211–20 المؤرخ في 30 جويلية 2020، منح مساعدة مالية لفائدة أصحاب بعض المهن المتضررة من آثار جائحة فيروس كورونا، بحيث حددت المنحة بـ 30 الف دينار جزائري في الشهر، تدفع لمدة 3 أشهرتعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي، وتمنح هذه المساعدة المالية عقب تقييم كل فئة مهنية لمدة الأربعة الأشهر الماضية، كما أن هذه المساعدة أو المنحة لا تخضع للضريبة ولا لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

– على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10 % إلى 8 %.[3]

---

[1] موسى كاسحي، دربال رقية، مرجع سبق ذكره، ص906.

[2] سيداعمر زهرة، بللعماأسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 151 -154.

1 صندوق النقد العربي، **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**، أبو ظبي –الامارات العربية المتحدة،أفريل 2020، ص40.

– في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الإستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي).

– وعلى مستوى المالية العامة أعلنت السلطات عن نيتها في خفض الإنفاق الجاري بنسبة 30% ما يعادل 12 مليار دولار أمريكي (7,2% من الناتج المحلي الإجمالي) مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور، وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.

– تلقت الإدارات العامة على المستوى المركزي وكذلك السلطات المحلية والإقليمية تعليمات بوضع ما لا يقل عن 50 في المئة من موظفيها في عطلة إستثنائية مدفوعة الأجر، من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضروريا لاستمرارية الخدمة، كما شجعت المؤسسات والإدارات العامة على إتخاذ جميع التدابير تحفز العمل عن بعد، ولم تشمل هذه الإجراءات عمال القطاع الاقتصادي والمالي، سواء العام أو الخاص، ومع ذلك فإن مديري الشركات والمؤسسات في هذا القطاع قاموابإتخاذ التدابير التي يرونها مناسبة للحد من حركة موظفيهم قدر الإمكان، مع مراعاة المتطلبات المرتبطة بطبيعة أنشطتهم من دون أن تؤثر في الإنتاج والخدمات اللازمة لتلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين .[1]

[1] كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، **تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي– تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصادالجزائري أنموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي–الاغواط–، المجلد 2 العدد 2، 2020، ص 326.

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العامة

قبل التطرق إلى ترشيد النفقات لابد لنا أولا التطرق إلى تعريف النفقات،إذأن الدولة تعتمد على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات، فقد أصبحت النفقات وسيلة للتعديل الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل.

المطلب الاول: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف النفقات العامة ومختلف تقسيماتها، لنصل إلى ترشيد الإنفاق العام.

أولا: تعريف النفقات العامة وتقسيماتها

1.تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها "أداة من أدوات تحقيق السياسة المالية والاقتصادية للدولة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع، كما تساهم في تحقيق النهوض بالاقتصادات الوطنية، دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ".[1]

وهي " مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.[2]

ويمكنأن نميز بين مفهومين للنفقات العامة وهما:[3]

أ.المفهوم التقليدي: تحدد النفقات العامة بتمويل الإيرادات العامة للدولة التي بدورها يجب أن لا تتعدى نشاطاتها وظائف الدولة الأساسية، والتي يحصرها التقليديون في 4 وظائف رئيسية: الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، العدالة والتمثيل الخارجي للدولة في الخارج.

ب. المفهوم الحديث:أصبح المفهوم الحديث للنفقات العامة يتلائم مع الوظائف الجديدة للدولة العصرية، التي بدأ يظهر تدخلها الفعال في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية لحل مجمل الأزمات التي واجهت الدول الراسمالية، وبالتالي أصبحت النفقات العامة في ظل المفهوم الحديث أداة فعالة في يد الدولة تستطيع إستخدامها لتحقيق ما يلي:

-الإشراف والإدارة المباشرة لنشاطات القطاع الخاص.

- إعادة توزيع الدخول من أجل ضمان الحد الأدنى لحاجيات المواطن.

---

[1] مجلخ سليم، وليد بشيشي، **دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأMVECلأثر تغير بعض متغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970_2016**،Revue du Lareiid، 2017، ص107.

2بوجلطي عز الدين، **ترشيد النفقات العمومية بين الفعالية الاقتصادية والضوابط القانونية** ، مجلة دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد6 العدد1، المركز الجامعي بتيبازة، 2022، ص182.

3 بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، **ترشيد النفقات العمومية– دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة1980 إلى سنة2013**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص177.

وتعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن هناك ثلاث عناصر رئيسية يجب أن تتوفر في النفقة حتى يمكن القول أنها نفقة عامة، وهي:

***النفقة العامة مبلغ نقدي من المال:** في وقتنا الحالي أضحى إستخدام النقود هو السمة الأساسية، فقد كان في القدم يتم الإنفاق عن طريق تبادل سلعة بسلعة أخرى وهو ما يعرف بنظام المقايضة الذي كان سائدا قبل ظهور النقود، ويعتمد على التبادل العيني للسلع ويؤدي لتحقيق منفعة للطرفين، ولكن بعد ظهور النقود لم يعد نظام المقايضة صالحا.[2]

حيث أصبح لزاما على الدولة أن تقوم بدورها في الإنفاق العام بإستخدام مبالغ نقدية ثمنا لما تحتاجه من منتجاتوسلع وخدمات. من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال المنتجة التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقدمها.[3]

***النفقة العامة صادرة عن شخص عام:** يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من أحد أشخاص القانون العام، والأشخاص هم هيئات الحكومة المركزية والمحلية،أما قيام شخص ببناء مدرسة أو مستشفى مثلا ومن ثم إهداؤها الى الدولة فإن هذا الانفاق لا يعد إنفاقا عاما لأنه لم يصدر من أحد أشخاص القانون العام.[4]

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي:

-**المعيار القانوني (المعنوي):** وهو المعيار التقليدي، ويستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، بمعنى آخر أن نقطة الإرتكاز هي الشخص القائم بالإنفاقا أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فاذا كان من أشخاص القانون العام فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها. أماإذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد. وعليه فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بما له من سيادة وسلطة آمرة، وبذلك يخرج من نطاق النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص الإعتباريةأو الطبيعية، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام.

---

[1] أحمد زهير شامية،خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان –الاردن–، 2012،ص43

5 محمد السعيد بن غنيمة، **أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر(1967–2012)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014–2015، ص 39.

1سرار خيرة، نوي طه حسين، **إنعكاسات سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة(2000– 2019)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد6، العدد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص322.

[2] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان–الأردن–، 2013، ص90.

ويستند أنصار هذا المعيار إلى إختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص،إذ أن نشاط أشخاص القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق النفع العام والمصلحة العامة، ويعتمد ذلك على سلطته الآمرة والسيادية التي تتمثل في إمكانية إصدار القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة في المرتبة الأولى ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على التعاقد والتبادل.

-**المعيار الوظيفي:** ويستند هذا المعيار أساسا على طبيعة الوظيفة الاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على أقليمها،أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقة خاصة، وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في إستخدام سلطتها الآمرة نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة إستخدام سلطتها السيادية.

فإذا قامو بهذه النفقات بإعتبارهم سلطة عامة،أي مزودة بالوسائل التي يعطيها القانون الإداري لأشخاص القانون العام، فإن النفقات تعد في هذه الحالة نفقات عامة بلا جدال،أما إذا قاموا بالتصرف أو بالعمل شأنهم في ذلك شأن الأفراد فإن النفقة تعد نفقة خاصة.

وبناء على ما تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي، فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص.[1]

***الغرض من الإنفاق:** لا يكفي تحقق الشرطين السابقين وهما نقدية الإنفاق العام وصفة القائم بالإنفاق حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب إضافة إلى ذلك أن يؤدي الإنفاق الى تحقيق منفعة عامة، وعلى هذا فإن إجتماع الشروط الثلاثة لازم لإعتبار النفقة نفقة عامة. ويجد هذا الشرط مبرره في أمرين هما:

– إن المبرر الوحيد للنفقة العامة وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الشخصيات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، ومن هنا يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع حاجة عامة، فالوظيفة والمؤسسات والإدارات التي تشتمل عليها لم تنشأ لمنفعة فرد أو مجموعة من الأفراد وإنما أنشئت لسداد حاجة عامة، والأموال العامة هي إحدى الوسائل التي تستخدمها هذه الجهات لبلوغ هذه الغاية، وعلى هذا فإن كل ما يخرج من هذا المال، يجب أن ينفق لتحقيق المنفعة العامة أي إلى إشباع حاجة عامة.

– ما تستدعيه الضريبة من تحمل كافة الأفراد عبئها ومغارمها على السواء، كما أن غنمها أو فوائدها يجب أن يرجه لمنفعة كافة الأفراد أيضا على السواء،أي تنفق حصيلة الضريبة لسداد الحاجات العامة المؤدية إلى تحقيق المنفعة العامة.[2]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان–، 2009، ص 28–29.

[2] عادل فليح العلي، **مالية الدولة**، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان–الأردن، 2008، ص94.

تعمل الدولة على تحقيق إشباعها من المنافع العامة نتيجة لإعتباراتإقتصادية، سياسية واجتماعية، بحيث يمكن القول بأن تقدير الدولة للمنفعة العامة التي يخلقها إشباع الحاجة العامة هو عمل سياسي بالدرجة الأولى، يأتي إنعكاسالطبيعة النظام السياسي والاقتصادي ومستوى التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع.[1]

2.تقسيمات النفقة العامة:

إزدادتأهمية تقسيم النفقات العامة مع تطور الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة ونظرا أيضا لتنوع وتزايد النفقات العامة وإختلاف آثارها، وأهمية تقسيم النفقات العامة ترجع إلى الأسباب الآتية:[2]

-**تسهيل صياغة وإعداد البرامج:** إن حسابات الدولة تتعلق ببرامج معينة تتولى الأجهزة والهيئات العامة إدارتها وبالتالي يستوجب هذا ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج.

-**تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية:**أي كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل البرامج.

-خدمة اغراض المحاسبة والمراجعة والاعتماد.

-تمكين البرلمان والرأي العام من اجراء رقابة فعالة على الجانب المادي لنشاط الدولة وذلك بتقييد الحكومة بانفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الاوجه التي قررها وليس في اوجه اخرى.

وسنتعرض إلىأهم التقسيمات:

أ.التقسيم العلمي: ويشمل:

- من حيث دوريتها:

***النفقات الدورية:** وهي تشمل النفقات التي لا تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار ويطلق عليها إسم " النفقات العادية " وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزارات والوحدات الحكومية. [3]

***النفقات الإستثنائية:** تسمى أيضا النفقات غير العادية أو غير الدورية، وهذا النوع من النفقات لا يتكرر بشكل دوري في الميزانية العامة للدولة فتظهر فقط خلال سنة أو مجموعة من السنوات وتختفي بإختفاء سبب إستحداث هذه النفقة وهي تنجم عن: [4]

---

[1]زواش زهير، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة الى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2018-2019، ص13.

[2] لوني نصيرة، ربيع زكرياء، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة لطلبة السنة الثانية قانون خاص وعام، جامعة أكلي محند اولحاج -البويرة-، 2013-2014، ص14.

[3] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014- 2015، ص23.

[4] فرجي محمد، **المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2019- 2020، ص107.

- النفقات الخاصة بالاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مشاريع البنى التحتية (طرقات، مطارات، سدود، .....)، والتي تهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الإختلالات التي تصيب النشاط الاقتصادي للدولة، وتظهر هذه النفقات في شكل برامج سنوية تضعها الدولة فتوزع في الميزانية العامة خلال سنوات تنفيذها ثم تختفي بمجرد الإنتهاء منها.
- النفقات الناتجة عن الظروف والأحداث الإستثنائية الطارئة التي قد تتعرض لها الدولة من الكوارث الطبيعية أو الأزمات أو الحروب، .....إلخ،وعادة يتم تمويل النفقات غير العادية بإرادات غير عادية فتلجأ الحكومات الى سياسة الدين العام " الاستدانة "،أو عن طريق إصدار(التمويل التضخمي) نقدي جديد قصد سد العجز الذي يصيب الميزانية العامة، وهذه النفقات الإستثنائية يصعب تقديرها في بعض الحالات نظرا لطبيعتها الإستثنائية.

- من حيث طبيعتها:

***النفقات الحقيقية (الفعلية):**وهي تلك المبالغ التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامةعلى الأجور ورواتب للعاملين، وشراء السلع، الخدمات اللازمة لإدارة المرافق العمومية واجهزة الدولة. [1]

***النفقات التحويلية (الناقلة):** تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل،أي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي، الإعانات ضد البطالة والشيخوخة وغيرها من الإعانات التي تمنحها الدولة، وتستهدف هذه الأخيرة من هذه النفقات إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة الطبقة الفقيرة.[2]

- من حيث غرضها:

***النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها، وتشمل نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعادالة والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

[1] زقاي نصيرة، مرغاد حليمة، **أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014- 2015،ص15.

[2] بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص25.

***النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأهداف الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك من أجل تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد وتحقيق قدر آخر من التضامن الاجتماعي فيما بينهم.[1]

***النفقات الاقتصادية:**ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تهدف الدولة من ورائها الى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس الأموال الجديدة، وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف،أضف إلى ذلك كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.[2]

ب. التقسيم وفق التشريع الجزائري:

– **النفقات الجارية (نفقات التسيير):** هي النفقات اللازمة لسير مصالح الدولة (أجور، مصاريف صيانة البنايات الحكومية، معدات المكاتب..)، وتشمل في التشريع الجزائري أربعة أبواب:

***أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات:**

القسم الأول: الدين القابل للاستهلاك.

القسم الثاني: الدين الداخلي.

القسم الثالث: الدين الخارجي.

القسم الرابع: الضمان (بالنسبة للقروض والتسبيقات التي تعقدها الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس: النفقات المخصصة لتسديد أو لإرجاع الموارد التي حصلت عليها الدولة بغير وجه حق.

***تخصيصات السلطات العمومية:**وهيالنفقات اللازمة لسير المؤسسات السياسية كالبرلمان، المجلس الدستوري.

***النفقات الخاصة بوسائل المصالح:**

القسم الأول: مرتبات العمال.

القسم الثاني: المعاشات والمنح.

القسم الثالث: التكاليف الاجتماعية.

القسم الرابع: أدوات تسيير المصالح (الاثاث).

القسم الخامس: أشغال الصيانة (صيانة المباني).

القسم السادس: إعانات التسيير (بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للوصاية).

القسم السابع: المصارف المختلفة (المصاريف القضائية، التعويضات).

---

[1] محمد خير العكام، **المالية العامة1**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص47.

[2] سعيدي مريم، **الرشادة في تسيير النفقات العمومية في الجزائر 2010–2017– دراسة في الأهداف والرهانات**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي–، 2017–2018،ص17.

***التدخلات العمومية:**

القسم الأول: تدخلات إدارية (إعانات الجماعات المحلية).

القسم الثاني: نشاط دولي (المساهمات في المنظمات الدولية).

القسم الثالث: نشاط تربوي وثقافي، تضم المنح العائلية مثلا.

القسم الرابع: نشاط اقتصادي (إعانات اقتصادية)

القسم الخامس: نشاط اقتصادي (إعانات للمؤسسات ذات المصلحة الوطنية).

القسم السادس: نشاط اجتماعي(مساعدة وتضامن).

القسم السابع: نشاط اجتماعي (إحتياط مشاركة الدولة في مختلف صناديق التقاعد، تدابير حماية الصحة).[1]

– **النفقات الرأسمالية (نفقات التجهيز)**:إذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة والصناعة الهيدروكاربور، الأشغال والبناء، النقل والسياحة.[2]

واستنادا للقانون 84– 17 فإنه" تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الائتماني السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:

*الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

*إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

*النفقات الاخرى بالرأسمال.

ثانيا: تعريف ترشيد الإنفاق العام

1. تعريف الترشيد:

أ. لغة: هو من الفعل رشد، رشدا، ورشادا، أي إهتدىواستقام،أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد.

ب. اصطلاحا: يتضمن أحكام الرقابة والوصول بالتبذير والاسراف إلى الحد الادنى. [3]

2. ترشيد الإنفاق العام:

يقصد بترشيد النفقات العامة أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة إستعمالها،أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

---

[1] طالبي صلاح الدين، **محاضرات في المالية العامة**، موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم تسيير، المركز الجامعي نور البشير–البيض–، 2016–2017، ص20.

[2] بن عيسى مغربي، محفوظ عبايدية، **دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018– 2019، ص15.

[3] حداب محي الدين، **ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة زيان عاشور –الجلفة–، ص178.

وهناك من يرى أن ترشيد النفقات العامة تعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وإرتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.[1]

ويعني الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات، نحو أفضل البدائل الإنفاقيةالتي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق، وتقلل الخسارة والتضحية بالفرصة البديلة أمام الإنسان (الفرد العادي،المنظماتالخاصة،الحكومات، ....إلخ)، وأن الانفاق العام وترشيده هي المسائل التي ترتبط بمدى إتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها الإنفاقية، على نحو تحقيق أفضل الإستخدامات لإشباع الحاجيات العامة.[2]

ويقصد بترشيد النفقات العامة حسن التصرف في الأموال العامة وإنفاقها بعقلانية وحكمة على أساس رشيد دون إسراف، ويتضمن هذا المفهوم ضبط النفقات وأحكام الرقابة عليها وتدنية التبذير والإسراف ومحاولة الإستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، وهو ما يمثل الإدارة الرشيدة للإنفاق العام.[3]

بناء على ما سبق عرضه نجد أن ترشيد الإنفاق العام يقوم على مجموعة من الدعائم الأساسية من بينها ما يلي:

– رفع كفاءة وفعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها.

– أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية حقيقية.

– يتوقف رفع كفاءة وفعالية الإنفاق العام وحسن تمويله على مدى القدرة على التروي والدراسة والتحليل المنطقي قبل إتخاذ القرارات، مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في إتخاذقرارات الإنفاق.

المطلب الثاني: أهداف ترشيد النفقات العامة

يهدف ترشيد النفقات إلى تحقيق ما يلي:

– الإستخدام الأفضل للموارد العامة، وهذا ما توصلت إليه بعض المؤسسات التي إعتمدت هذه الطريقة قبل تبني ذلك من قبل بعض الحكومات.

– الحد من التبذير، بسبب الإستخدام المزدوج أو قلة الفعالية أو بسبب تعارض في الأهداف.

– من أجل الوصول إلى هدف الإستخدام الفعال للموارد العامة، فإنه يجب على الإدارة أن تكون مؤهلة في إتخاذأفضل القرارات المالية، وهذا ما يتوجب تطبيق مبدأ فعالية الإدارة، كأداة الدولة ووسيلة عمل الحكومة من أجل التحكم و إدارة المتغيرات، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر بعض المعطيات:

---

[1] الجوزي فتيحة، **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010_ – 2016) واجراءات ترشيدها**، معارف مجلة علمية دولية محكمة،العدد23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2017، ص 211.

[2] ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986–2016)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019– 2020، ص105.

[3] فوزية قديد، نعيمة العربي، سارة لعراب، مرجع سبق ذكره، ص901.

*يجب أن يكون هناك تطابقا بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

* أن تقدم الإدارة لوسطها كل الخدمات الجماعية الضرورية اللازمة لتطور وتقدم الاقتصاد.

*توفير تركيب هيكلي للإدارة يساعد على نجاح عملية التسيير الداخلي الأفضل لهذه الإدارة، وأحيانا يسهل إحتواء كل التغيرات المستقبلية.

– بعض الاقتصاديين والماليين يأملون من تطبيقهم لهذه الطريقة التعويض عن الخطة المركزية العامة للتنمية، وذلك من خلال التخطيط والبرمجة للنفقات السنوية للميزانية ضمن آفاق تتعدى فترة الميزانية (سنة واحدة).[1]

كما تهدف إلى:[2]

– خفض عجز الموازنة والسيطرة على التضخم والمديونية وتجنب مخاطرها.

– مراجعة هيكلية للمصروفات وذلك بتقليص حجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.

– الإحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة

تعتبر سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات وعوامل لإنجاح هذه العملية، ونشير إليها فيما يلي:

أولا: تحديد الأهداف بدقة

يتم تقرير الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الإختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحدد سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

ويعتقد الاقتصادي"HAREY" من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة، هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لإختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة، ومن جهة أخرى نرى رأي "STEINER" الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج.

---

[1] عبد الدايم موسى، يوسفي زكرياء، **دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية،أدرار، 2017–2018، ص13.

[2] بن علي أمال، مسعودي زكرياء، **دور الضبط القانوني والرقابة في ترشيد النفقات العمومية**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد5 العدد1، جامعة الوادي، ماي2021، ص167.

ثانيا:تحديد الأولويات

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وأن إحترامهذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة إستخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه، ومدى قدرته على إشباع حاجات متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة،وهو يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسيةهي:

1. مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها.

2. عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبير في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبررا مقنعا لإختيار هذا البرنامج.

3. درجة إهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة: فكلما زاد الإهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

4. عامل الخبرة: فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

ثالثا: القياس الدوري لأداءبرناج الإنفاق العام:

يقصد بقياس أداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة اليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمسائلة عن الإستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين.

وإن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسة أومهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حلول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقا.

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور:

1. الفعالية الاجتماعية والاقتصادية (وجهة نظر المواطنين): وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصلإليها وأثرها على المحيط الاجتماعي وذلك من خلال مدى رضا المواطنين، وبالتالي يسمح هذا المحور بتقييم مدى ملائمة السياسة المنتهجة.

2. نوعية الخدمات المقدمة (وجهة نظر المستفيدين): وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والنوعية.

3. فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين):والتي تقود إلى إستغلالأمثل للموارد الموظفة.

رابعا: عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين)، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى إستخدامها للخدمة العمومية.

وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات أو الفئات الأخرى بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

وتظهر الدراسات أن النفقات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات الجتمع المختلقة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل، ودراسة عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الفقيرة من الإستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية.

خامسا: تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية الى الرقابة التقيمية.

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فإنه لابد أن تكون منطلقاتها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الإنحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا، وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشارع العامة توجيها إيجابيا.[1]

[1] محروق سهام، **طرق وآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014- 2015، ص51.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل تجسيد أهم القطاعات المتأثرة بفيروس كورونا سواء على المستوى العالمي أو الجزائري، حيث بالرغم من قوة تأثير جائحة كورونا على إقتصادات العالم إلا أن سرعة إستجابة الحكومات للتخفيف من تأثير هذه الجائحة قد ساعد كثيرا في التخفيف من وطأة هذه الأزمة.

فرضت الظروف التي مر بها العالم أجمع جراء تفشي فيروس كورونا تغيرات على مختلف الاصعدة، والجزائر على غرار الدول الأخرى اتبعت إجراءات تقشفية بهدف التصدي لآثار جائحة كورونا، أبرزها تخفيض الانفاق العام بنسبة 30 % وتأجيل تنفيذ بعض المشروعات الحكومية، وهو ما يسمى بسياسة ترشيد النفقات.

ولتحقيق عملية ترشيد النفقات لابد من توافر ضمانات وعوامل لإنجاح هذه العملية، من بينها القياس الدوري لأداة برنامج الإنفاق العام، عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف وتفعيل دور الرقابة على النفقات العامة.

الفصل الثانــي:

أثر جائحة كورونا على ترشيد نفقات المركز الجامعي لميلة

تمهيد:

شملت آثار جائحة كورونا قطاع التعليم العالي الذي بدوره فرض إجراءات للحد من إنتشارالفيروس، من بينها إلغاء جميع الأنشطة أو تأجيلها ومنها الأنشطة الثقافية، الرياضية، المؤتمرات العلمية، الملتقيات وغيرها، كما لجأت إلى نظام التعليم عن بعد والمسمى التعليم الالكتروني وذلك تطبيقا للبرتوكول الصحي المقرر من قبل الدولة.

وفي الجانب الإداري تأثرت ميزانية المؤسسات في كل من الإيرادات والنفقات، وركزنا في هذه الدراسة على جانب النفقات ومدى تأثرها بالجائحة، وهو ما يستدعي أخذ نموذج لمعاينة ميدانية ودراسة أثر جائحة كورونا على النفقات في إحدى مؤسسات التعليم العالي، وقد وقع الإختيار على المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة.

قسم هذا الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول سيتم من خلاله التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، أما المبحث الثاني ففيه سيتم دراسة دراسة أثر جائحة كورونا على نفقات المركز الجامعي بميلة.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

تعتبر الجامعة في الجزائر من المؤسسات العمومية العلمية الثقافية التي تعتبر أساس تقدم و إزدهار البلاد، وتماشيا مع إستراتيجية الدولة الساعية لتجسيد اللامركزية في قطاع التعليم العالي تحت شعار لكل ولاية جامعة، نجد المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة، والذي يمثل أحد أهم الصروح في ولاية ميلة، حيث يقدم خدمة نوعية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

المطلب الأول: نبذة عن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة

أولا: نشأة وتعريف المركز الجامعي

نشأ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة في جويلية 2008 بموجب المرسوم التنفيذي08–204 المؤرخ في 9 جويلية2008، وهو مؤسسة عمومية ذات طابع علمي، ثقافي ومهني، تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.[1]

فتح المركز الجامعي أبوابه في بداية الموسم الجامعي 2008– 2009 لأكثر من 1000 طالب، ليكون بذلك أول مؤسسة جامعية ينطلق بها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الولاية، وبموجب المقرر رقم 1/14 المؤرخ في 29 ذي الحجة الموافق لـ 23 أكتوبر 2014 الصادر عن وزارة المجاهدين والذي يتضمن تكريس تسمية المؤسسات الجامعية، تم إعادة تسمية المركز الجامعي لميلة باسم المجاهد عبد الحفيظ بوالصوف وذلك يوم أول نوفمبر 2014 ذكرى ثورة التحرير الوطنية.[2]

والشكل التالي يمثل هوية المركز الجامعي ميلة:

[1] المرسوم تنفيذي رقم 204/08، المؤرخ في 6رجب 1424الموافق لـ 9 جويلية، 2008،المتضمن إنشاءمركز جامعي بولاية ميلة.

[2] الموقع الرسمي للمركز الجامعي: www .Centre-univ-mila.dz ، يوم 2022/4/16، على الساعة 07:26.

الشكل رقم 1 : هوية المركز الجامعي ميلة

المصدر:الموقعالرسمي للمركز الجامعي: www.Centre-univ-mila.dz، يوم 2022/4/16، على الساعة 07:26.

يقع المركز الجامعي لميلة على بعد 8كلم عن مركز مدينة ميلة على الطريق الوطني رقم 79 الرابط بين بلديتي ميلة وزغاية، وهو يتربع على مساحة 87 هكتارا، كما هو موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم 2: الموقع الجغرافي للمركز الجامعي ميلة

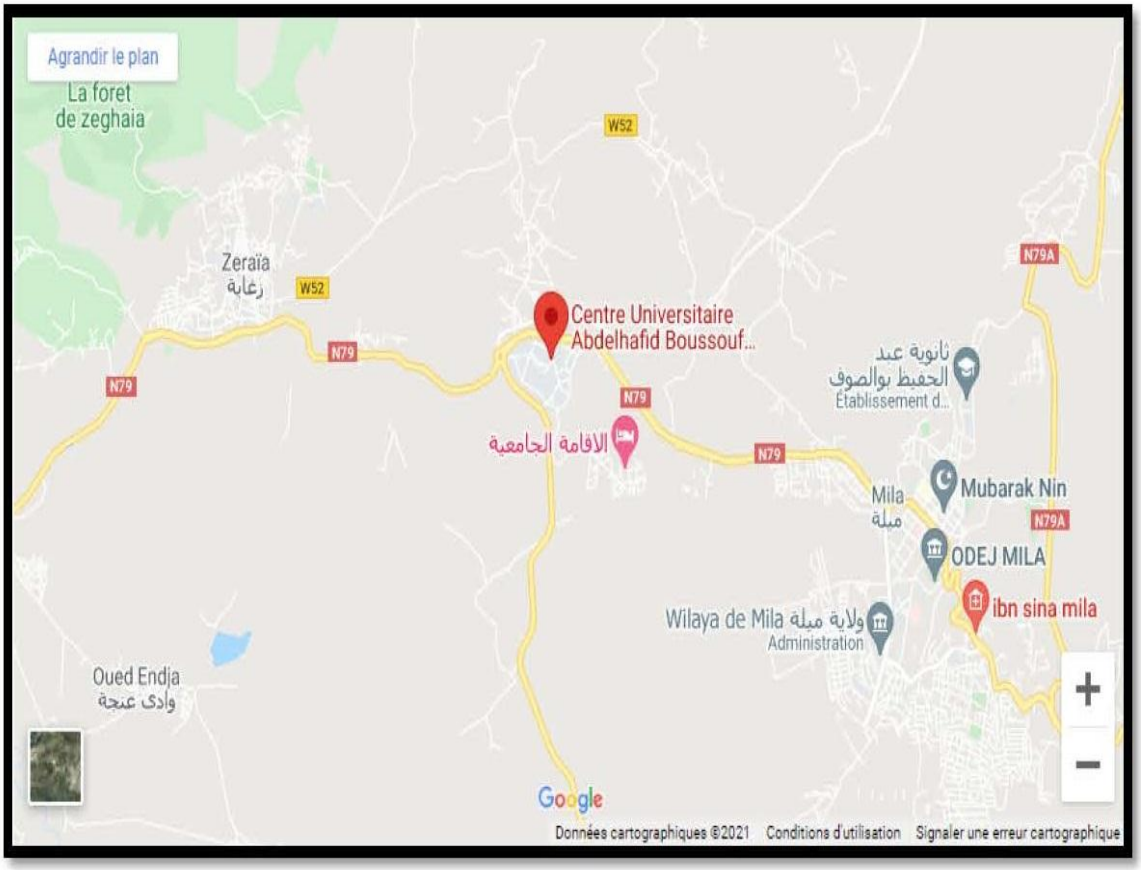

المصدر: الموقع الرسمي للمركز الجامعي: www.Centre-univ-mila.dz، يوم 2022/4/16، على الساعة 07:26.

يوفر المركز الجامعي لميلة العديد من عروض التكوين في الأطوار الثلاثة، ليسانس، ماستر، دكتوراه، وفي مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، يشرف على تكوين الطلبة نخبة من الكفاءات العلمية في تخصصات مختلفة وتتوزع عروض التكوين على ثلاث معاهد:[1]

1.معهد العلوم والتكنولوجيا:

يضم ثلاث أقسام:

- قسم الرياضيات والاعلام الآلي.
- قسم علوم الطبيعة والحياة.
- قسم علوم وتقنيات.

2.معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

يضم ثلاثأقسام:

- قسم العلوم الاقتصادية.

[1]الموقع الرسمي للمركز الجامعي: www.Centre-univ-mila.dz، يوم 2022/4/16، على الساعة 07:26.

- قسم العلوم التجارية.
- قسم علوم التسيير.

3.معهد الآداب واللغات:

يضم قسمين:

- قسم اللغة والأدب العربي.
- قسم اللغات الاجنبية.

ولتنظيم ودعم البحث العلمي تضم جامعة ميلة ثلاث مخابر بحث تحت إشرافها:

- مخبر الرياضيات وتفاعلاتها.
- مخبر العلوم الطبيعية والموارد.
- مخبر دراسات إستراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل التنمية المستدامة.

وفي إطار المرفق العمومي للتعليم العالي والبحث العلمي يتولى المركز الجامعي مهام التكوين العالي والبحث العلمي التطوير التكنولوجي:

ثانيا: مهام المركز الجامعي

1. مهام المركز الجامعي في مجال التكوين العالي

وتتمثل المهام الأساسية على الخصوص في:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصاديةوالاجتماعية والثقافية للبلاد.
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث في سبيل البحث.
- المساهمة في إنتاج ونشر العلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
- المشاركة في التكوين المتواصل.

2. مهام المركز الجامعي في مجال البحث العلمي والتطوير

وتتمثل المهام الاساسية على الخصوص في:

- المساهمة في الجهد الوظيفي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
- تنمية نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والثقافي.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام للمركز

ينقسم الهيكل التنظيمي إلى عدة أقسام ويؤدي كل منها دوره، وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي ميلة

المصدر: قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20صفر عام1427 الموافق لـ 02مارس2006، يحدد التنظيم الإداري للمركز الجامعي وطبيعة مصالحه التقنية المشتركة.

المطلب الثالث: تقديم نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل

تتكون نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل من أربع مصالح كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: مصالح نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

تتكفل نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائلبضمان تنفيذ الميزانية، كما تعمل على تحضير تفويضات إعتمادات التسيير لمديري المعاهد وضمان مراقبة تنفيذها، وتتكون من المصالح التالية:

***مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث:** تتكفل بضمان تنفيذ الميزانية.

***مصلحة المحاسبة ومراقبة التسيير والصفقات:** تعمل على تحيين محاسبة الجامعة.

***مصلحة الوسائل والجرد والأرشيف:** تتكفل بتحيين سجلات الجرد.

***مصلحة النظافة والصيانة:**تعمل على ضمان صيانة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للجامعة والحرص على نظافتها.

وسنخص بالشرح مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث، ومصلحة المحاسبة ومراقبة التسيير والصفقات.

أولا: مهام مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث للمركز الجامعي ميلة

تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

1.إعداد الميزانية السنوية: تقدر الميزانية الأولية للسنة المقبلة في نهاية السنة الجارية في شهر ديسمبر، وتكون منتهية وجاهزة للتنفيذ في شهر فيفري إلى مارس كأقصى تقدير لتغطية النفقات للسنة المالية. ونظرا لعدم كفاية الإعتمادات المالية الممنوحة لتغطية جميع نفقات ميزانية التسيير يتم إعداد الميزانية التكميلية ويتم تقديرها على أساس النفقات غير المغطاة وتكون جاهزة للتنفيذ في شهر سبتمبر.

ويتم تفويض الإعتمادات المالية من طرف الوزارة الوصية بعد الحصول على التفويض للأعتمادات المالية الأولية،ويتم توزيعها في نموذج يسمى بميزانية التسيير الإبتدائية للمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة– (المرسوم التنفيذي رقم 05– 299 المؤرخ في 16 أوت 2005).

3. بطاقات الإلتزام:عبارة عن الإلتزام بمبلغ النفقة يوجهه الآمر بالصرف للمراقب المالي من أجل تأشيرته لتسديد الدين، ويحتوي على البيانات التالية:

–موضوع العملية.

–الباب والمادة.

–الرصيد القديم، مبلغ العملية، الرصيد الجديد.

–رقم البطاقة والسنة.

–الجهة المتعاقدة معها (المورد).

–إمضاء الآمر بالصرف (الملحق رقم 2).

ومصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث بدورها تنقسم الى مكتبين:

أ. مكتب الإلتزام بنفقات المستخدمين:

ويخول له المهام التالية:

_القيام بالأخذ بالحسابللإعتمادات المالية الأولية الممنوحة (التكفلات).

_القيام بإعداد الجدول الأصلي الأولي لأجور الاساتذة، المستخدمين الدائمين والمتربصين والعمال المتعاقدين،وإجراء بطاقات إلتزام خاصة بالجدول الأصلي.

_علاوة المردودية لكل من الأساتذة، الإداريين والمتعاقدين وهذا خلال كل ثلاثي.

_الاستدراكات الخاصة بالترقية في الرتبة والدرجة بالإضافة إلى الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بتأمين الطلبة.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بالمنح العائلية والتمدرس.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بمشاريع البحث للأساتذة.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بالساعات الإضافية للأساتذة المؤقتين.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بالتعويض لإعضاء لجنة الصفقات العمومية.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بالتعويض الإستثنائي للعمال المكلفين بعملية تسجيل المحصلين على شهادة البكالوريا الجدد.

_بطاقات الإلتزام الخاصة بالمساهمة في الخدمات الاجتماعية.

كما يقوم هذا المكتب بأعمال أخرى منها:

_إعداد وضعية الإلتزامات المالية لميزانية التسيير.

_إجراء تحويل الإعتماداتالمالية من مادة إلى مادة أو من باب إلى باب إن إستدعى الأمر.

ب.مكتب الإلتزام بنفقات التسيير:

ويخول له المهام التالية:

_القيام بالأخذ بالحساب للإعتمادات المالية الأولية الممنوحة (التكفلات).

_القيام بفحص وتدقيق الوثائق والتي تكون خاصة بالقسم الثاني (المكتب الثاني).

ونذكر على سبيل المثال الفواتير الخاصة بالكهرباء، الماء والغاز،....إلخ، بالإضافة إلى الفحص والتدقيق في العقود والصفقات،.....إلخ، وبعد التأكد من صحة تلك الوثائق يقوم بإعداد بطاقات إلتزام خاصة بها، وهذا الإلتزام يوجهه الآمر بالصرف للمراقب المالي من أجل تأشيره، ويكون مرفقا بتلك الوثائق التي تم فحصها، أي الالتزام لابد أن يكون مرفقا بوثائق ثبوتية مع ترك نسخ لدى المصلحة.

وبعد التأكد من شرعية وصحة العمليات والوثائق المقدمة يضع المراقب المالي تأشيرته بالموافقة على سداد مبلغ النفقة لتعاد الوثائق للآمر بالصرف على إحتفاظه بنسخة من بطاقة الإلتزام، وفي حالة وجود خطأ في بطاقات الإلتزامأو في الوثائق المرسلة معه يقوم المراقب المالي بإرجاعها إلى المركز بواسطة مذكرة الرفض يتم ذكر الأخطاء فيها، فيقوم بتصحيحها وإعادة إرسالها.

ثانيا: مهام مصلحة المحاسبة و مراقبة تسيير النفقات

تقوم بمرحلة التصفية والأمر بالدفع، وهي تعتمد على الوثائق الأصلية التي يتم وصولها من مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث والإلتزام المؤشر من طرف المراقب المالي.

وتنقسم هذه المصلحة بدورها إلى مكتبين:

أ. **مكتب التصفية والأمر بالدفع للمستخدمين:** ويخول له المهام التالية:

_إعداد حوالات الدفع الخاصة بجميع النفقات التي تم الالتزام بها لدى مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث.

_بالإضافة إلى مختلف الوضعيات المالية لنفقات التسيير.

_سندات التحصيل.

_كشف الراتب.

_شهادة الأجر والعمل.

– تقارير أسبوعية وشهرية.

ب. مكتب التصفية والأمر بالدفع لنفقات التسيير:

– **التصفية:** وتتمثل في الحساب الدقيق لمبلغ النفقة الملتزم به ويجب أن يكون أقل أو يساوي المبلغ الفعلي للنفقة، بحيث يقوم الآمر بالصرف بعمل إقرار كتابي على ظهر الفاتورة بعبارة تفيد أن البضاعة (الخدمة) قد أنجزت حسب الإتفاق وتسمى هذه العملية "إثبات العمل أو الخدمة المنجزة"، والمحاسبة أو محاسبات الإلتزامات التي يمسكها المراقب المالي يخطر بها دوريا وزارة المالية لتطلع هذه الأخيرة على:

–ظروف تنفيذ الإعتمادات المفتوحة.

–وضعية الإعتمادات المفتوحة (الإرصدة).

–المشاكل المتعلقة بإستخداماالإعتمادات المفتوحة.

***الأمر بالدفع (إنجاز حوالات الدفع):** هو عبارة عن تكليف المحاسب بتخليص المؤسسة من دينها عن طريق إرسال الأمر بالدفع لأمر أو حوالة للمحاسب، على أن تكون مرفقة بما يلي: نسخة من ملف الإلتزام، أمر الدفعأو الحوالة، أمر التحويل أو إشعار التحويل، يومية حوالات الدفع.

المبحث الثاني: أثر جائحة كورونا على نفقات المركز الجامعي ميلة

سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان أثر جائحة كورونا على تغيير طبيعة التعليم في الجزائر والتوجه نحو التعليم الإلكتروني،وعلى نفقات المركز الجامعي ميلة التي تم ترشيدها بفعل جائحة كورونا.

المطلب الأول: توجه مؤسسات التعليم العالي نحو التعليم عن بعد بعد الجائحة

تميزت بداية عام 2020 بإجتياح جائحة كورونا معظم دول العالم مما خلق ذعرا شديدا وحالة غير مسبوقة من الهلع تماثل نظيرتها التي تسببها الحروب والكوارث، وعلى إثر سرعة تفشي الوباء فرضت معظم الدول إجراءات شديدة خاصة بالحجر الصحي ومنها غلق المؤسسات التعليمية والجامعية.

وقد كان تعليق الدراسة بجميع أطوارها من بين أهم القرارات التي إتخذت في الجزائر وذلك بداية من النصف الأول من شهر مارس 2020 بما فيها التعليم الجامعي، مما جعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتبنى اللجوء إلى تقنية التعليم عن بعد عبر الإنترنت، وسط تساؤلات عن مدى نجاح هذه التجربة في ظل توقع العديد من العقبات التي قد تواجهها، مما جعل إجراءات الحجر المنزلي فرصة سانحة لحوالي 1,25 مليون طالب جامعي للتواصل عن بعد مع الأساتذة والزملاء، ويأتي هذا ضمن تفعيل مدونات البحث العلمي عبر منصات إلكترونية عبر الإنترنت (ASJP, CERIST, SNDL, MOODLE)،مبرمجة لكل المستويات الدراسية وفي جميع التخصصات العلمية، لتدارك وتعويض المحاضرات والنشاطات المغيبة في الجامعة بعد قرار تعليقها.[1]

أولا:تعريف التعليم الإلكتروني

يعرف "غلوب"بأن التعليم الإلكتروني " نظام تعليمي يستخدم تقنيات المعلومات وشبكات الحاسوب في تدعيم وتوسيع نطاق العملية التعليمية من خلال خلق بيئة تعليمية تفاعلية من خلال تقنيات إلكترونية جديدة والتنوع في مصادر المعلومات والخبرة ".[2]

وهو" منظومة تفاعلية ترتبط بالعملية التعليمية، وتقوم هذه المنظومة بالإعتماد على وجود بيئة إلكترونية رقمية تعرض للطالب المقررات والأنشطة بواسطة الشبكات الإلكترونية والأجهزة الذكية.[3]

وبصورة مبسطة هو نفسه التعليم الجامعي التقليدي ولكن ليس حضوريا، فهو عبارة عن نمط تعليمي يقوم أساسا علىإستخدام تكنولوجيات المعلومات والإتصال المختلفة، حيث يقوم الأستاذ بتقديم الدروس والمحاضرات بشكل إلكتروني (مرئي، مكتوب، مسموع) لكل تخصص ولكل مستوى دراسي، ويتحصل الطلبة

---

[1]معزوز هشام وآخرون،**واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الانترنت في ظل جائحة كورونا– دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعاتالجزائرية)**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4 العدد 4، مركز المدار المعرفي للابحاث والدراسات– الجزائر، 2020، ص77.

[2]بلكرد محمد، قيدوم أحمد، **واقع تفاعل الطلبة مع منصة التعليم الإلكتروني(MOODLE) خلال جائحة كورونا –دراسة ميدانية على عينة من طلبةجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم**–، المجلة الدولية للإتصالالإجتماعي،العدد3المجلد8،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021، ص14.

3 رياض بركات، **مكانة التعليم الالكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي حولالرقمنة ضمانة لجودة التعليمالعالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة بومرداس، 2021، ص130.

على هذه الدروس ويتمكنون من مناقشتها مع أساتذتهم وذلك من خلال تصميم بيئة تعليمية رقمية تسمح لهم بالتفاعل المستمر.[1]

وقد أوضحت الدراسات العديد من خصائص التعليم الإلكتونييوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 5: خصائص التعليم الالكتروني:

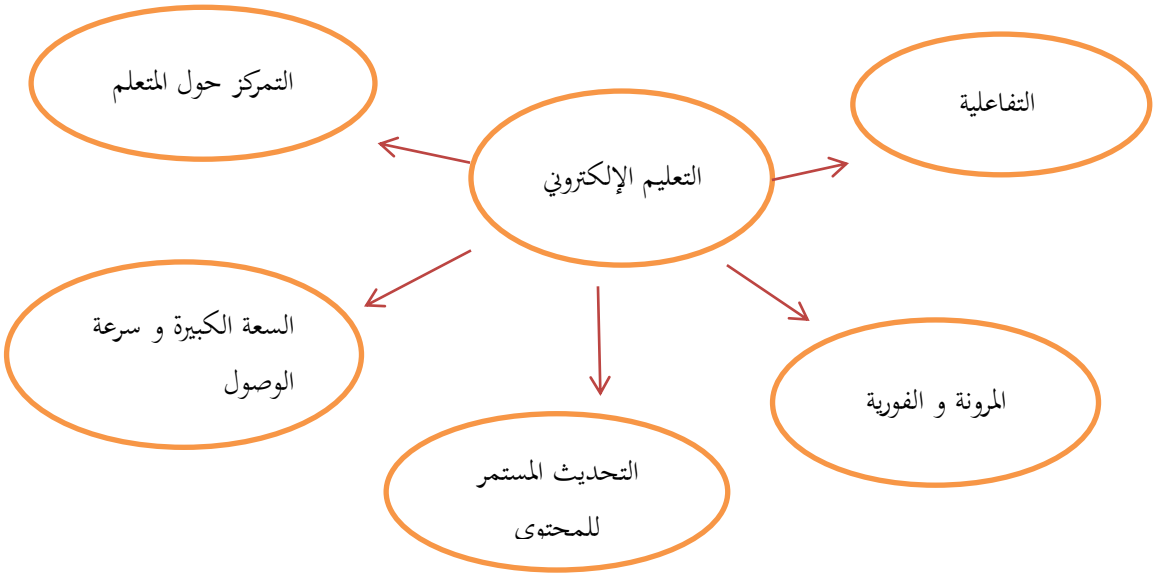

المصدر: سامي قريشي، شريفة رفاع، **جودة التعليم الالكتروني في التعليم العالي كأحد متطلبات عصر المعرفة- مع الاشارة لجهود الجامعة الجزائرية-**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية العدد،10، جامعة ورقلة، ص224.

1.التفاعلية: يوفر التعليم الإلكتروني بيئة تعلم تفاعلية بين المعلم والمتعلم وزملائه، كما يوفر عنصر المتعة في التعلم لأنه يعرض بأكثر من طريقة، وبمثيرات متنوعة بما يزيد من دافعية المتعلم للتعلم.

2. الفورية: وهذا لقدرة الإنترنت الكبيرة في نقل البيانات، وتحقيق الإتصال بين المتعلمين وبين الأجهزة المتصلة بها،والمنتشرة في أماكن متعددة، فهي تسمح بالإتصال عن طريق نظام الوقت الحقيقي، وذلك بالإعتماد على أدوات مساعدة كالبريد الإلكتروني، النشرات الإلكترونية، مؤتمرات الفيديو.

3. التمركز حول المتعلم: بحيث يمكن للمتعلم أن يتحكم في تعلمه، فتتاح له فرصة تحديد إتجاهاته بحرية من خلال مشاركاته وأنشطته، فإذا كان المعلم يحدد الأهداف ويدير ويسهل العملية التعليمية، فإن على المتعلم مهمة إكتشاف المحتوى بطريقته الخاصة، وهذا يحمله كما أكبر من المسؤولية في تعلمه، ولكن في الوقت نفسه يكون التركيز على إحتياجات المتعلمين بدلا من التركيز على قدرات المعلم، كما يمكن للمتعلم الحصول على تغذية راجعة آنية، حول تقدمه بما يمكنه من تقويم ذاته ومهاراته ومراقبة أدائه.

[1] مغني زينب، مغني نادية، **واقع إستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من طرف الطلبةالجامعيين**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد6 العدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، 2021، ص172.

4. المرونة: تعد المرونة من الخصائص المميزة للتعليم الإلكتروني،لأنه ليس مغلقا بشكل صارم كما هو الحال في التعليم التقليدي، ولكنه تعلم مرن ومفتوح جزئيا، والمرونة هنا تعني المناسبة والملائمة، والقدرة على التكيف، بمعنى أنه يناسب حاجات المتعلمين المختلفين وقدراتهم الخاصة، ويتكيف معها،وأنها مرونة في إختيار الوقت والمقرر.

5. التحديث والتنوع في المحتوى والحواس المستخدمة: حيث تتيح لنا امكانيات التكنولوجيا الرقمية تعديل المواد أو إلغائها، وإدخال التحسينات المناسبة لها،أما التنوع فهو في أدوات الإتصال، وفي المحتوى التعليمي لمقابلة التنوع في ميول واتجاهات، وإستعدادات المتعلمين عن طريق النص المكتوب أو الصوت أو الصورة، موسوعات، .....إلخ.

6. السعة الكبيرة المتاحة وسرعة الوصول للمصادر: يتميز التعليم الالكتروني ومن خلال ما يسخره من تجهيزات بسعته التخزينية العالية، كما يتيح للمتعلم الولوج الى المصادر المختلفة بسرعة ترشد وقته. [1]

ثانيا: متطلبات تطبيق نظام التعليم الالكتروني:

يتطلبتطبيق نظام التعليمالإلكتروني توفير مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتكامل مع بعضها البعض لإنجاح هذه المنظومة، وتتمثل هذه المكونات في الآتي:[2]

1. مدخلات منظومة التعليم الالكتروني:

تتمثل المدخلات في عملية تأسيس البنية التحتية للتعليم الالكتروني ويتطلب ذلك توفر ما يلي:

_توفير أجهزة الحاسوب في المؤسسة التعليمية.

_توفير خطوط الإتصال بالشبكة العالمية للمعلومات "الانترنت".

_إنشاء موقع (Website) للمؤسسة التعليمية على الإنترنت أو على شبكة محلية.

_الاستعانة بالفنيين والإختصاصيين لمتابعة عمل أجهزة الحاسوب والشبكة وصيانتها.

_تصميم وبناء المقررات الإلكترونية بناء على أسس ومعايير التصميم التعليمي وفي ضوء المنحنى المنظومي وتقديمها عبر الشبكة العالمية أو المحلية على مدار الساعة.

_تأهيل متخصصين في تصميم البرامج والمقررات الإلكترونية.

_تجهيز قاعات تدريس ومعامل حديثة للحاسوب.

_تدريب أعضاء هيئة التدريس من خلال دورات تدريبية مناسبة لتطوير الجوانب التقنية والتربوية.

_إعداد الطلاب وتأهيلهم للتحول إلى نظام التعليم الالكتروني الجديد.

_الإعلان عن المؤسسة التعليمية (الجامعة) بصفتها مؤسسة إلكترونية تعليميا وإداريا.

---

[1] سامي قريشي، شريفة رفاع، **جودة التعليم الالكتروني في التعليم العالي كأحد متطلبات عصر المعرفة– مع الاشارة لجهود الجامعة الجزائرية–**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10، جامعة ورقلة، ص225.

[2] رتيبة طايبي، **معايير ضمان الجودة في نظام التعليم الإلكتروني ودورها في تحقيق فعالية العملية التكوينية**، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد9، العدد1،جامعة البليدة2، 2019، ص17.

_تحديد الاهداف التعليمية بطريقة جيدة.

2. <u>عمليات منظومة التعليم الالكتروني:</u>

_التسجيل في الدراسة وإختيار المقررات الإلكترونية.

_تنفيذ الدراسة الإلكترونية.

_متابعة الطلاب للدروس الإلكترونية بطريقة متزامنة عند وجودهم في الفصل (الطريقة المعتادة) أو بطريقة غير متزامنة من منازلهم أو من مكان عملهم.

_إستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني المختلفة مثل البريد الالكتروني والفيديو التفاعلي وغرف المحادثات ومؤتمرات الفيديو.

_مرور الطالب بالتقويم البنائي التكويني.

3. <u>مخرجات منظومة التعليم الإلكتروني والتغذية الراجعة</u>:

_التأكد من تحقق الأهداف التعليمية السابق تحديدها عن طريق أدوات التقويم المناسبة ووسائله.

_تعزيز نتائج الطلاب وعلاج نقاط ضعفهم.

_تطوير المقررات الإلكترونية.

_تطوير موقع المؤسسة التعليمية على الشبكة في ضوء النتائج.

_تعزيز دور أعضاء هيئة التدريس وعقد دورات تدريبية مكثفة لهم عند الضرورة.

والشكل التالي يوضح مكونات التعليم الإلكتر

الشكل رقم6: مكونات منظومة التعليم الإلكتروني:

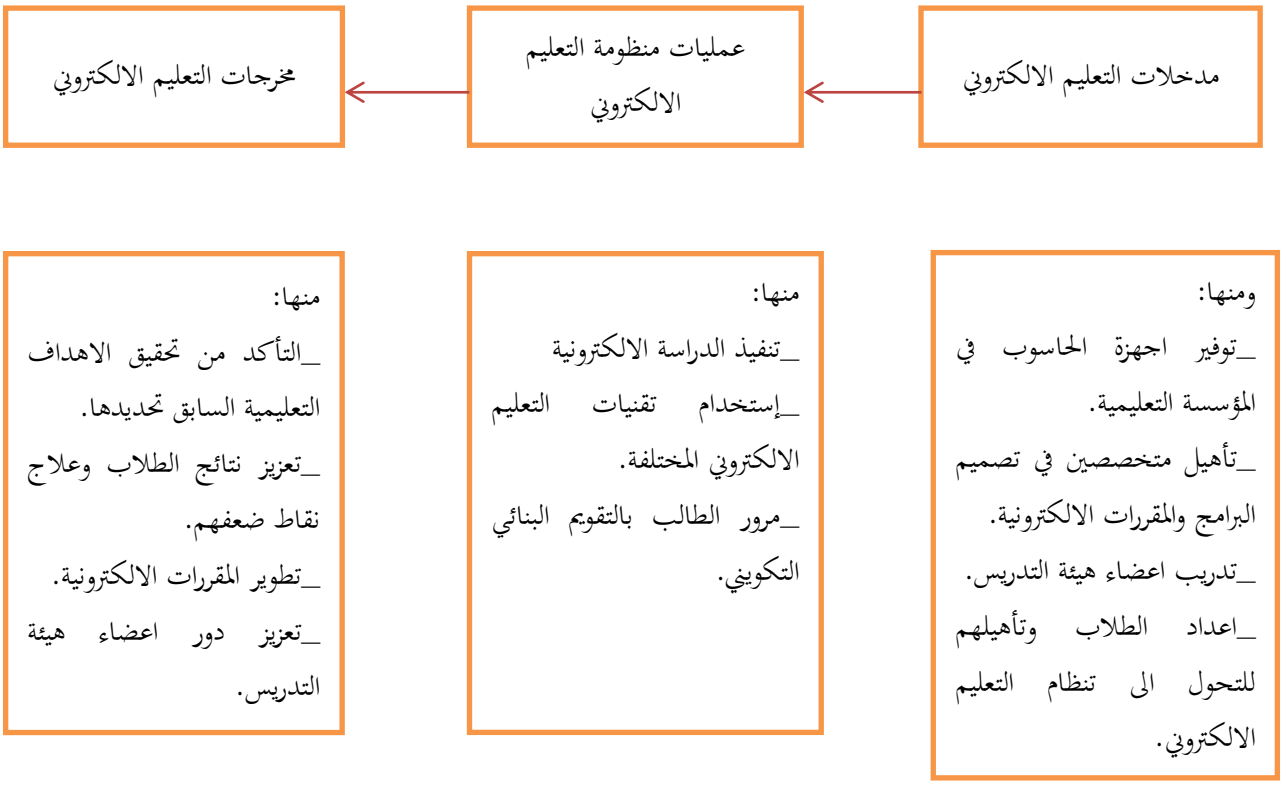

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على رتيبة طايبي، مرجع سابق، ص18.

ثالثا: سلبيات التعليم الإفتراضي

على الرغم من المميزات التي قدمها التعليم الإلكتروني للتعليم إلا أنه تشوبه بعض السلبيات نذكر منها:[1]

_التجرد من الطابع الإنساني لعدم تفاعل المعلم والمتعلم وجها لوجه.

_صعوبة التقييم والحراسة فيما يتعلق بالإمتحانات.

_غياب النوعية في التعليم.

_عدم الإستعمال العقلاني للتكنولوجيا في الدول الغير منتجة لها وإنتشار ما يسمى بسرقة المشاريع.

_تهميش دور المدرس والتقليل من أهميته.

_التخلي عن حضور المحاضرات.

_ يرى البعض أنه أصبح منافسا للتعليم التقليدي مما يؤدي الى إلنزوح الجماعي نحو الجامعات الإفتراضية.

_الكم الهائل من المعلومات.

_تعرض قواعد البيانات والمواقع إلى القرصنة.

_إمكانية إنتحال شخصيات مختلفة.

[1] خالد رجم، عبد الغني دادن، **تقييم فعالية التعليم الافتراضي في الجامعة الجزائرية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد3، جامعة ورقلة، 2015، ص90.

رابعا: معوقات التعليم الإلكتروني بالجامعات الجزائرية

رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة وبالأخص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سبيل النهوض بالجامعة الجزائرية ومسايرة التطور التكنولوجي العالمي، من خلال إقحام وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والإتصال في التعليم وإعتماد التعليم الإلكتروني كطريقة جديدة خاصة في الآونة الأخيرة مع تفشي جائحة كورونا،أين وجدت الجامعة نفسها مرغمة على إنتهاج هذا النمط التعليمي، إلا أنه مازال يعاني من العديد من المشاكل أو المعوقات التي تعرقل تطبيقه بشكل صحيح، ومن هذه المعوقات:[1]

_ضعف تدفق شبكة الإنترنت في بعض مناطق الوطنوإنعدامها في مناطق أخرى مما يؤدي إلى عدم تكافؤ فرص التعليم لدى جميع الطلبة.

_إفتقار الطلبة للإمكانيات المادية اللازمة للتعليم الالكتروني مثل إمتلاك جهاز كمبيوتر شخصي،إمتلاك هاتف ذكي شخصي، دفع مصاريف الانترنت،.....إلخ.

_صعوبة التحول من نمط التعليم الحضوري إلى النمط الإلكتروني، خاصة مع تعود الطلبة على النمط الحضوري وتفاجئهم غير المنتظر بالنمط الإلكتروني الذي لم يسبق لهم أن تعاملو معه.

_عدم إستعداد الطلبة للتحول لنمط التعليم الالكتروني، إذ هناك العديد من الطلبة لم يتقبلوه بتاتا.

_ضعف التحكم في التقنية ونقص الخبرة الكافية في هذا الجانب لدى العديد من الاساتذة، مما يعرقل من إدارة وتنفيذ التعليم الإلكتروني على أكمل وجه.

_درجة تعقد بعض المقاييس وعدم قدرة فهم وإستيعاب هذه الأخيرة من طرف الطلبة خاصة المقاييس التقنية أو التطبيقية التي تتطلب تطبيقا حقيقيا على أرض الواقع (الطب ، الصيدلة، البيولوجيا،....).

_حداثة التعليم الإلكتروني في الجامعات الجزائرية ونقص هذه الأخيرة للبنية التحتية وشبكات الاتصال والهياكل البيداغوجية اللازمة لهذا النمط التعليمي.

_نقص الدورات التدريبية والإرشادية حول التعريف بهذا النمط التعليمي وأهدافه وكيفية إستغلاله للتحصيل العلمي وتنمية مهارات التعلم الذاتي.

ومع إستمرار الوضع الوبائي لجأت الجامعات الجزائرية لإنتهاج نمط التعليم الهجين، والذي يجمع بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد لتحقيق إستمرارية التعليم وديمومته، وهذا ما نص عليه القرار الوزاري رقم 215 المؤرخ في 11 أوت 2021 والذي يحدد الاحكام الإستثنائية المرخص بها في مجال التنظيم والتسيير البداغوجيين في ظل فترة كوفيد 19 للسنة الجامعية 2021-2022، ففي ما يخص وحدات التعليم الأساسية والمنهجية فإنها تدرس إعتمادا على نمط التعليم الهجين إذ يتوجب على الطلبة حضور حصص الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية وأعمال الورشات إجباريا مع إحترام البروتوكول الصحي،أما الوحدات التعليمية

[1] بن طالب سامية، **واقع و اهمية التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية –في فترة كورونا**–، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد11 العدد1، ص203.

الأفقية والاستكشافية فيمكن أن تدرس عن بعد وهذا حسب ما جاء في المادتين 3و4 من نفس القرار، مع الاعتماد على نظام التفويج.[1]

المطلب الثاني: تطورنفقات المركز الجامعي ميلة بعد جائحة كورونا

تحتوي الميزانية السنوية للمركز الجامعي ميلة على عنوانيين الأول الإيرادات والثاني النفقات،بحيث تتمثل إيرادات الميزانية في: إعانة الدولة، نتائج حقوق التسجيل الطلبة، رصيد ميزانية بتاريخ 31 ديسمبر للعام الماضي، أما نفقات الميزانيةفتتمثل في:

-**نفقات المستخدمين:** مثل الراتب الرئيسي للنشاط، تعويضات ومنح مختلفة، أعباء إجتماعية، أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين وغريها.

-**نفقات التسيير**: مثل تسديد النفقات، الأدوات والأثاث، اللوازم التوثيق، تكاليف مختلفة، ألبسة العمال، عتاد ولوازم الإعلام الآليوغيرها.

وعمليات تنفيذ النفقة في المركز الجامعي بميلة تمر عبر مرحلتين:

- مرحلة إدارية: تتمثل في نشاط مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث، تقوم بإعداد الإلتزام والتصفية والأمر بالدفع من طرف الآمر بالصرف.

- **مرحلة محاسبية:** يقوم فيها المحاسب بالسداد النهائي لمبلغ النفقة،وقد يكون ذلك نقدا أو بشيك أو عن طريق الخزينة، فتقوم بها الخزينة العمومية وتسمى هذه المرحلة بمرحلة التنفيذ المالي لتنفيذ الميزانية ولابد توفر الايرادات الدائمة، غير أن هذه الأخيرة قد تكون غير كافية أو غير منتظمة التحصيل لذلك تلجأ الدولة إلى عمليات الخزينة أو عمليات الإقتراض.

وقد أسفرت جائحة كورونا عن تغيرات في نفقات الميزانية، وبالتالي سنركز بالذكر على مواد معينة من ميزانيتها لأنه ليست كل مواد الميزانية تم ترشيد نفقتها، منها المواد التالية:

أولا: الباب 21-08

وسشملأجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين، وتندرج تحته المواد التالي:

1.المادة1:وتشمل أجور الأساتذة المؤقتين،المرسوم التنفيذي المتمم رقم 01-293 المؤرخ في 1 أكتوبر 2001 يتعلق بمهام التعليم والتكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم والتكوين العاليين ومستخدمو البحث وأعوان عموميون آخرون بإعتبارها عملا ثانويا..

2.المادة2: أجور الأساتذة المشاركين،المرسوم التنفيذي رقم 01-294 المؤرخ في 1 أكتوبر 2001 يحدد شروط توظيف الأساتذة المشاركين والأساتذة المدعوين وعملهم في مؤسسات التعليم والتكوين العاليين.

3. المادة 3:أجور الأساتذة المدعوين،المرسوم التنفيذي 01-295 المؤرخ في 1أكتوبر 2001، يعدل المرسوم رقم 86-53 المؤرخ في 18 مارس 1986 والمتعلق بمكافأة الباحثين غير المتفرغين.

---

[1] صغير صليحة، **التعليم الهجين المطبق بالجامعات الجزائرية خلال جائحة كورونا والصعوبات التي تواجه الطلبة من تطبيق هذا النمط من التعليم**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد7 العدد2، جامعة العربي التبسي- تبسة-، 2022، ص648.

ثانيا: الباب 21-19

وتشمل مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج وسيرهما (المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 6 جويلية 2014):

والذي يتفرع بدوره الى المواد التالية:

1. المادة 1: مصاريف تدريب تحسين المستوى في الخارج لفائدة الأساتذة الباحثين الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه، الطلبة غير الأجراء المسجلين في الدكتوراه، الطلبة المسجلين في السنة الثانية ماستر، المستخدمين الإداريين والتقنيين في مؤسسات التعليم العالي بما فيها مصاريف النقل ومنحة الدراسة.

2. المادة 2: مصاريف الإقامة العلمية قصيرة المدى ذات المستوى العالي لفائدة الأساتذة المحاضرين قسم "أ"، الأساتذة المحاضرين قسم "ب"، بما فيها مصاريف النقل ومنحة الدراسة.

3. المادة 3: مصاريف المشاركة في التظاهرات العلمية لفائدة الأساتذة الباحثين، مستخدمي مؤسسات التعليم العالي، الطلبة غير الأجراء المسجلين في الدكتوراه، بما فيها مصاريف النقل ومنحة الدراسةوحقوق التسجيل.

4. المادة 4: مصاريف التأشيرة والتأمين.

5. المادة 5: مصاريف نقل الأساتذة المستفيدين من العطلة العلمية في الخارج (المرسوم التنفيذي رقم 12-280 المادة 20 منه المؤرخ في 9 جويلية 2012).

ثالثا: الباب 21-20

وتشمل مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات القصير المدى بالجزائر، والذي ينقسم إلى مادتين:

1. المادة 1: المصاريف الخاصة بتكوين الموظفين وتحسين المستوى المهني.

2. المادة 2: مصاريف تنظيم المسابقات وتصحيح الإمتحانات المهنية.

رابعا: الباب 21-25

وتشمل مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية والتقنية (ملتقيات، مؤتمرات، منتديات، أيام دراسية،...)، وينقسم إلى:

1. المادة 1:التعويضات.

2. المادة2: الإيواء والإطعام.

3. المادة 3:النقل.

4. المادة4: الدعم الإمدادي بما فيها (صور طبق الأصل، صناعة البطاقات، الشارات، حقوق التسجيل، سحب).

خامسا: الباب 21-26

وتشمل مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج، وتتدرج تحته مادة واحدة وهي: **المادة1:** مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج.

سدسا: الباب 21-27

وتشمل نشاطات رياضية،علمية وثقافية لفائدة الطلبةوتتدرج تحته 3مواد:

1. **المادة1:**النشاطات الثقافية.
2. **المادة 2:**نشاطات رياضية.
3. **المادة 3:**نشاطات علمية.

سابعا: الباب 21-29

وتشمل مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة، وينقسم إلى:

1. **المادة 1:** المنحة اليومية.
2. **المادة2:** النقل والتنقل.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

بناءا على ما سبق وبعد تحديد النفقات المتأثرة بجائحة كورونا سيتم المقارنة بين النفقات قبل الجائحة وبعدها، وبالنسبة للسنوات قبل الجائحة إقتصرت الدراسة على سنتي 2018 و 2019، وبعد الجائحة إقتصرت على سنتي 2020 و 2021، وقد كانت وضعية النفقات للأبواب خلال السنوات المذكورة كالتالي:

أولا: أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4: أجور الأساتذة المؤقتين والمشاركين والمدعوين

المادة / السنوات	1/08-21	3/08-21
2018	%100	0
2019	%99,98	/
2020	%99,77	/
2021	%73,78	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن في سنتي 2018 و 2019 تم صرف النفقة بما يقارب 100%، أما سنة 2020 والتي شهدت اجراءات إحترازية بسبب جائحة كورونا حيث تم توقيف التعليم الحضوري والاعتماد بدلا منه على التعليم الالكتروني، إلا اننا نلاحظ أن نسبة النفقة بلغت 99,77%، وتم تفسير ذلك

على مستوى مصلحة المحاسبة إلى أنه هناك نفقات متعلقة بأجور الأساتذة المؤقتين للسنة الماضية تم ترحيلها للسنة الموالية حيث أن صرف النفقة بنسبة 99,77% تعود إلى سنة 2019.

وبالنسبة للمادة 21-08/ 3 المتعلقة بأجور الأساتذة المشاركين لم يتم إعتماد أي نفقة.

ثانيا: مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم5: مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج و تسييرهما.

المادة / السنوات	21-19 /1	21-19 / 2	21-19 / 3
2018	%27,55	%98,25	%86,06
2019	%99,54	%100	%100
2020	0	0	0
2021	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

نلاحظمن خلال الجدول أعلاه أن جميع مواد هذا الباب لم يتم فيها صرف أي نفقة خلال سنوات 2020 و 2021 وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

-غلق الحدود وفرض قيود على السفر.

- منع التجمعات ومنه عدم إقامة التظاهرات علمية.

ثالثا: مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات القصيرة المدى

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم6 : مصاريف تكوين الموظفين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات القصيرة المدى

المادة / السنوات	21-20 / 1	21-20 / 2
2018	%48,47	%100
2019	%17,24	%56,17
2020	%83,17	%58,29
2021	%60,57	%5,83

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

تتعلق المادة 21-20 / 1 بالمصاريف الخاصة بتكوين الموظفين وتحسين المستوى المهني حيث تم ترشيد نفقات هذه المادة من قبل الوزارة، حيث خصمت 50% من المبلغ الأصلي. كما تم إرسال عدد قليل من الموظفين.

وتتعلق المادة 21-20 / 2 بمسابقات التوظيف، وهي لم تدخل حيز الترشيد سواء الترقيات الداخلية أو توظيف جديد في سنة 2020،أما سنة 2021 فنلاحظ نسبة 5,83% وذلك راجع إلى تجميد التوظيف من طرف الوزارة بسبب التقشف.

رابعا: مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية والتقنية

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 7: مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية والتقنية

المادة / السنوات	21-25 / 2	21-25 / 3
2018	%99,32	%95,20
2019	%70,92	%93,35
2020	%42,99	0
2021	99,74%	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

تتعلق المادة 21-25 / 2 بمصاريف الإيواء والإطعام، تم صرف ما يقارب من نصف النفقة في سنة 2020، وذلك يعود إلى المصاريف المصاحبة لتنظيم الملتقى عن بعد مثل: إطعام اللجنة المنظمة (غذاء، لافتات، طباعة، إكراميات،...).

أما في سنة 2021 فقد تم ترشيد حجم النفقة من قبل الوزارة حيث تم سحب 50% من المبلغ الأصلي في الميزانية الأولية، وقد تم صرف هذا المبلغ خلال تظاهرات علمية في أواخر السنة.

وتتعلق المادة 21-25 / 3 بالملتقيات وبماأنها أصبحت عن بعد فإن مصاريف النقل منعدمة.

خامسا: مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم8: مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج

المادة / السنوات	21-26 / 1
2018	%59,99
2019	%100
2020	0
2021	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن في سنتي 2018 و 2019 تم تسجيل نفقات بسبب إمكانية نقل الطلبة للتكوين في الخارج، ومع ظهور وانتشار فيروس كورونا خلال سنتي 2020و 2021 وما ترتب عليه من إجراءات منها غلق الحدود واستحالة نقل الطلبة للخارج فلم يتم صرف أي نفقة.

سادسا: النشاطات رياضية، علمية وثقافية لفائدة الطلبة

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 9: النشاطات رياضية، علمية وثقافية لفائدة الطلبة:

المادة / السنوات	21-27 / 1	21-27 / 2
2018	%99,99	%99,87
2019	% 99,70	/
2020	%100	/
2021	%98,29	/

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

بالنسبة للمادة 21-27 / 1 المتعلقة بالنشاطات الثقافية نلاحظ أنه تم صرف النفقة بما يقارب 100% خلال 2020 و 2021، وهذا ما يتعارض مع الاجراءات الاحترازية لأزمة كورونا وفرض الحضر على النشاطات والتجمعات،ولكن نفسر صرف النفقة بـ 100%إلى أنه تم تخصيص على سبيل المثال مبلغ 400000دج في الميزانية الأولية وتم إلغاء 300000 دج من قبل الوزارة في الميزانية التكميلية، اذ يتبقى للمؤسسة قيمة 100000دج تم صرفها خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020،إذ تم تنظيم نشاط ثقافي واحد متعلق بالمولد النبوي الشريف، وأما في سنة 2021 فقد تم تنظيم نشاطات مع احترام البروتوكول الصحي.

وبالنسبة للمادة 21-27 / 2 المتعلقة بالأنشطة الرياضية فنلاحظ أنه تم صرف النفقة ما يقارب 100%، أما سنة 2019 فلم يتم تنظيم أي تظاهرات مما أدى الي عدم وجود أي نفقات.

بالنسبة لسنتي 2020 و 2021 فلم يتم تخصيص اي مبالغ لوجود جائحة كورونا.

سابعا: مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 10: مصاريف التربصات الميدانية وفي الوسط المهني لفائدة الطلبة

المادة / السنوات	21-29 / 1
2018	%100
2019	%99,40
2020	0
2021	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات المقدمة من طرف نيابة المديرية للميزانية والمحاسبة والوسائل.

تشير معطيات الجدول إلى أنه في سنتي 2018 و 2019 تم صرف النفقة كاملة حيث تم إرسال الطلبة للتربصات الميدانية، أما في سنتي 2020 و 2021 ومع تفشي وباء كورونا والإجراءات المصاحبة له التيأدت الى اإيقاف التربصات الميدانية فلم يتم صرف أي نفقة.

ملاحظة:

على غرار جميع النفقات التي تم ترشيدها، من قبل الوزارة نجد النفقات المتعلقة بالباب 21-13 المتعلقة بأدوات النظافة والمواد الصيدلانية وبالمقارنة مع السنوات السابقة كانت هناك زيادة في نسبة الإنفاق وذلك يعود إلى تدعيم الوزارة لميزانية المؤسسة بمبالغ إضافية من أجل إقتناء مواد التنظيف (كحول المطهر، كمامات، ماء جافيل،...إلخ) من أجل الوقاية من فيروس كورونا والتقليل من الإصابة.

وقد تم تخصيص مبلغ يقدر بـ 650000 دج في سنة 2020، وتم تدعيم المادة من قبل الوزارة بمبلغ 620000دج، وفي سنة 2021 تم تخصيص 400000 دج وتم تدعيمها بـ 100000دج، وبالنسبة للمواد الصيدلانية فقد تم تخصيص مبلغ 650000دج وتم تدعيمه بـ 396000 دج.

خلاصة:

لقد أدى تطبيق الجامعات لإجراءات الحجر الصحي إلى إعتماد التعليم الإلكتروني بإعتباره الحل الوحيد في هذه الظروف التي تمر بها البلاد، ومع إستمرار هذا الوضع الصحي تم اللجوء الى التعليم الحضوري إلى جانب التعليم الإلكتروني وهو ما يطلق عيه التعليم الهجين .

ولم يكن التعليم الإلكتروني هو الإجراء الوحيد المطبق في ظل الظروف الإستثنائية، فقد تم إضافة إليه تطبيق سياسة ترشيد النفقات، فبسبب تأثير الجائحة على قطاع المحروقات والذي يعد المصدر الأساسي للإيرادات في الجزائر فكان لزاما إتباع هذه السياسة لما لها من دور فعال، ولم يكن المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة بعيدا عن سياسة ترشيد النفقات فقد كان له تجربته الخاصة.

ولقدقمنا من خلال الدراسة الميدانية تبيان أثر جائحة كورونا على ترشيد النفقات، وكنتيجة لذلك توصلنا الى أنه لم يكن هناك تأثير كبير جدا فقد إقتصر الترشيد على مواد معينة.

الخاتمة

الخاتمـــــة:

تسببت جائحة كورونا في حدوثإضطراب كبير للإقتصاد العالمي وكذلك الحال بالنسبة للإقتصاد الجزائري، حيث يصعب تحديد وحصر مستوى مختلف آثار إنتشار هذا الفيروس لأن له تداعيات على المدى المتوسط والطويل، فقد أصيبت قطاعات مهمة بالشلل التام إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الإقتصادية، مما إستدعى حكومات الدول ومختلف المنظمات والهيئات الدولية إلى إتخاذ سياسات وإجراءات من أجل الحد من تداعيات الفيروس.

ونظرا للظروف الراهنة فإن الجزائر إتبعت سياسة ترشيد النفقات حيث تعتبر ضرورة أكيدة لمواجهة بداية الركود العالمي الناشئ عن الأزمة الصحية العالمية، وعلى هذا الأساس إستهدفت هذه الدراسة في جانبها التطبيقي تسليط الضوء على أثر جائحة كورونا على ترشيد نفقات مؤسسات التعليم العالي، وتركزت الدراسة الميدانية على مستوى المركز الجامعي بميلة حيث تم المقارنة بين النفقات قبل ظهور الجائحة وبعدها.

أولا: إختبار الفرضيات

عند الشروع في هذه الدراسة تم وضع مجموعة من الفرضيات والتي كانت عبارة عن إجابات مسبقة للتساؤلات الموضوعة، ومن خلال نتائج الدراسة النظرية والميدانية توصلت إلى اختبار الفرضيات التالية:

1.إختبار الفرضية الأولى:

تأكد من خلال الدراسة خطأ الفرضية الأولى والتي نصها "**لم تؤثر جائحة كورونا على الإقتصادبشكل كبير بل إقتصر تأثيرها على قطاعات محددة**"، حيث تبين أن جائحة كورونا لم تقتصر على قطاعات إقتصادية محددة بل شملت كل القطاعات سواء على المستوى العالمي بصفة عامة أو الجزائري بصفة خاصة.

2.إختبار الفرضية الثانية:

تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية التي نصها "**تقصد بترشيد النفقات تحقيق أكبر نفع للمجتمع بأقل تكلفة ممكنة**"، فهو يعني الإستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات.

3.إختبار الفرضية الثالثة:

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي مفادها "**أثرت جائحة كورونا بشكل كبير جدا على ترشيد نفقات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة**"،فمن خلال الدراسة الميدانية تأكد أن جائحة كورونا قد أثرت على نفقات المركز الجامعي ميلة ولكن بشكل ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ هناك مواد معينة من الميزانية قد تأثرت أما باقي المواد فبقيت على حالها، مع زيادة بعض النفقات الخاصة بتطبيق البروتوكول الصحي، إلا أنه وعلى العموم اتجهت الجزائر إلى سياسة ترشيد النفقات في كل القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي، كحل للخروج من هذه الأزمة.

ثانيا: نتائج البحث

من خلال ما سبق ذكره تم التوصل إلى النتائج التالية:

_تسببت الأزمة الصحية في حدوث أزمة اقتصادية عالمية حادة،حيث خلفت خسائر كبيرة على جل المستويات.

_لجائحة كوفيد 19 آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، لاسيما بعد إنخفاض أسعار المحروقات والتي تعتبر المدخول الأساسي،إضافة إلى خسائر بعض المؤسسات الاقتصادية والشركات كشركات النقل الجوي.

_أدت التدابير المتخذة لمواجهة الأزمة إلى إغلاق اقتصادي كبير، وقيود واسعة النطاق على السفر والتنقل، مما أثر على قطاع السياحة بشكل كبير.

_شملت الإجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لمواجهة كوفيد 19 إلى خفض الإنفاق الحالي والرأسمالي، خفض نسبة متطلبات الاحتياطي، تقديم التسهيلات الجمركية والضريبية.

_يرتبط السير الجيد للميزانية بمدى تطبيق سياسة ترشيد الانفاق العام.

_توجد العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح ترشيد النفقات العامة، وهي تحديد الاهداف بدقة، تحديد الاولويات، القياس الدوري لاداء برنامج الانفاق العام، تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة، عدالة الانفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الاضعف.

_ من أهم آثار جائحة كورونا على مؤسسات التعليم العالي التوجه نحو التعليم عن بعد (التعليم الالكتروني)، الذي أصبح منافسا للتعليم التقليدي، مما يؤدي إلى النزوح الجماعي نحو الجامعات الإفتراضية، إلا أنه تشوبه بعض السلبيات في ظل ضعف التكنولوجيا في الجزائر.

_تأثرت نفقات المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة بالجائحة حيث تم تعليق كل من المؤتمرات العلمية والنشاطات الثقافية والرياضية، وإنخفضت نفقات معينة بعد الجائحة والخاصة بالنشاطات الرياضية، عقد الملتقيات والمؤتمرات، التربصات قصيرة وطويلة المدى بالخارج، أما باقي النفقات فلم تتأثر ومنها أجور المستخدمين.

_في إطار ترشيد النفقات قامت الوزارة بسحب 50% من المبلغ الأصلي في الميزانية التكميليةلسنة 2020 وذلك راجع لسياسة التقشف التي تتبعها الدولة.

_شهدت النفقات المتعلقة بأدوات النظافة والمواد الصيدلانية زيادة في نسبة الإنفاق بالمقارنة مع النفقات الأخرى.

ثالثا: توصيات البحث

_الإستفادة من الازمة فيما يتعلق بمسألة التعليم عن بعد والإهتمام به بإعتباره الخيار الأمثل لمواجهة الأزمات.

_إجراء تكوين للطلبة حول كيفية إستخدام الموقع الالكتروني وأبرز الميزات التي يتيحها.

_ عقد الملتقيات والندوات لدراسة موضوع جائحة كورونا وآثارها لاسيما أننا لا نزال نتعايش مع هذه الأزمة.

_يجب أن يكون ترشيد الإنفاق بصفة دائمة ولا يأتي فقط في ظل الأزمات، وذلك حتى يمنع إستغلال المسؤولين له.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب

1. محمد خير العكام، المالية العامة1، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

2. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2008.

3. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان– الأردن–، 2013.

4. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت– لبنان–، 2009.

5. أحمد زهير شامية،خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان –الاردن–، 2012.

6. كرم سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كتاب جماعي بعنوان تاثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين– ألماني ، 2021.

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

1. محروق سهام، طرق وآليات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014– 2015.
2. ياسين مصطفاي، أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (1986–2016)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019– 2020.
3. عبد الدايم موسى، يوسفي زكرياء،_دور ترشيد النفقات في الحد من مخاطر التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أحمد دراية،أدرار، 2017–2018.
4. بن عيسى مغربي، محفوظ عبايدية، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018– 2019.
5. زقاي نصيرة، مرغاد حليمة، أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014– 2015 .
6. بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011.

7. سعيدي مريم، الرشادة في تسيير النفقات العمومية في الجزائر 2010-2017- دراسة في الأهداف والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-، 2017-2018.

8. بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالاهداف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014- 2015.

9. فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي يابس، سيدي بلعباس، 2019- 2020.

10. محمد السعيد بن غنيمة، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر(1967-2012)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014-2015.

III. المجلات العلمية

1. العبسي علي، تجانية حمزة، تداعيات فيروس كورونا (كوفيد19): الآثار الاجتماعية والاقتصادية واهم التدابير المتخذة للحد من الجائحة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1-الجزائر، المجلد20 العدد الخاص، 2020.

2. كاتية بوروبة، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا: الاجراءات المتخذة والتدابير المقترحة حالة الجزائر، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سطيف1، المجلد12 العدد1، 2021.

3. اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الاثار على اهم القطاعات الاقتصاديةوسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-،المجلد5 العدد2، 2021.

4. رفيقة صباغ،ى جائحة فيروس كورونا المستجد واثارها على الاقتصاد العالمي، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة احمد راية-أدرار-، المجلد19 العدد4، 2020.

5. سفيان خلوفي، كمال شريط، اثر جائحة فيروس كورونا كوفيد19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الاول من سنة 2020 مع الاشارة الى حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة ام بواقي، المجلد8 العدد3، 2021.

6. زواق الحواس، بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد19) على الاقتصاد العالمي -واقع وتوقعات-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، المجلد20 العدد الخاص، 2020.

7. يسلي تنهينان، اثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تحليلية للمؤشرات الاحصائية للفترة 2000_2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–، المجلد17 العدد27، 2021.
8. سيداعمر زهرة، بللعما اسماء، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر–الاثار والاجراءات–، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد راية–ادرار–، مجلد4 عدد2، 2020.
9. موسى كاسحي، دربال رقية، ازمة فيروس كورونا واثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث، جامعة زيان عاشور–الجلفة–، المجلد6 العدد1، 2021.
10. أحمد فايز الهرش، ازمة الاغلاق الكبير: الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد19، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد2، 2020.
11. عمر هارون، التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية الجزائر نموذجا، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، مجلد7 العدد1، 2021.
12. صغير صليحة، التعليم الهجين المطبق بالجامعات الجزائرية خلال جائحة كورونا والصعوبات التي تواجه الطلبة من تطبيق هذا النمط من التعليم، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد7 العدد2، جامعة العربي التبسي– تبسة–، 2022.
13. خالد رجم، عبد الغني دادن، تقييم فعالية التعليم الافتراضي في الجامعة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد3، جامعة ورقلة، 2015.
14. بن طالب سامية، واقع و اهمية التعليم الالكتروني في الجامعة الجزائرية –في فترة كورونا–، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة احمد بوقرة –بومرداس–، المجلد11 العدد1.
15. سامي قريشي، شريفة رفاع، جودة التعليم الالكتروني في التعليم العالي كأحد متطلبات عصر المعرفة–مع الاشارة لجهود الجامعة الجزائرية–، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد10، جامعة ورقلة.
16. رتيبة طايبي، معايير ضمان الجودة في نظام النعليم الإلكتروني ودورها في تحقيق فعالية العملية التكوينية، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، المجلد9، العدد1،جامعة البليدة2، 2019.
17. بلكرد محمد، قيدوم أحمد، واقع تفاعل الطلبة مع منصة التعليم الإلكتروني(MOODLE) خلال جائحة كورونا –دراسة ميدانية على عينة من طلبةجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم–، المجلة الدولية للإتصالالإجتماعي،العدد3المجلد8،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021.
18. معزوز هشام وآخرون،واقع التعليم الجامعي عن بعد عبر الانترنت في ظل جائحة كورونا– دراسة ميدانية على عينة من الطلبة بالجامعاتالجزائرية)، مجلة مدارات سياسية، المجلد 4 العدد 4، مركز المدار المعرفي للابحاث والدراسات– الجزائر.

19. مغني زينب، مغني نادية، واقع إستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا من طرف الطلبةالجامعيين، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد6 العدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–، 2021.

20. بن علي أمال، مسعودي زكرياء، دور الضبط القانوني والرقابة في ترشيد النفقات العمومية، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد5 العدد1، جامعة الوادي، ماي2021.

21. حداب محي الدين، ترشيد الانفاق العام كدعامة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 6، جامعة زيان عاشور –الجلفة–.

22. الجوزي فتيحة، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_– 2016) واجراءات ترشيدها، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2017.

23. الجوزي فتيحة، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010_– 2016) واجراءات ترشيدها، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، ديسمبر 2017.

24. سرار خيرة، نوي طه حسين، إنعكاسات سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000–_2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، مجلد 6، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

25. مجلخ سليم، وليد بشيشي، دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأMVECلأثر تغير بعض متغيرات الاقتصادية على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970_2016، Revue du Lareiid، 2017.

26. بوجلطي عز الدين، ترشيد النفقات العمومية بين الفعالية الاقتصادية والضوابط القانونية ، مجلة دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، المجلد6 العدد1، المركز الجامعي بتيبازة، 2022،.

27. بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد النفقات العمومية– دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة1980 إلى سنة2013، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

28. كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة أنفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي– تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي–الاغواط–، المجلد 2 العدد 2، 2020.

29. زواق الحواس، استجابة التعاون الاقتصادي الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة (كوفيد19)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد2،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2021.

IV. المؤتمرات والملتقيات

1. الطاهر توايتية، بوعكاز سهام، إنعكاسات الجائحة (كوفيد19) على المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، سلسلة أعمال مؤتمرالعلوم الاقتصادية –رؤية جديدة بعد الجائحة–، دار خيال للنشر والترجمة، المؤتمر الافتراضي الدولي الاول، 2020.
2. حمادة فتح الله السمادوني، أحمد محمد عبد السيد، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة جامعة طنطا بعنوان أثر ازمة كورونا على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول، جامعة طنطا، 2021.
3. إسماعيل صدقي، يوسف حسين، دراسة تحليلية لتاثير الجائحة (كوفيد19) على القطاعات الاقتصادية، سلسلة اعمال مؤتمر العلوم الاقتصادية–رؤية جديدة بعد الجائحة–، دار خيال للنشر والترجمة، الامؤتمر الافتراضي الدولي الاول، 2020.
4. موسى عبد القادر، مسعودي عبد الحميد، انعكاسات ازمة كوفيد19 الحديثة على الواقع الاقتصادي العالمي خلال الفترة 2019_2020، سلسلة اعمال مؤتمر العلوم الاقتصادية –رؤية جديدة بعد الجائحة–، دار خيال للنشر والترجمة، المؤتمر الافتراضي الدولي الاول، 2020.
5. رياض بركات، مكانة التعليم الالكتروني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، أعمال الملتقى الدولي الافتراضي حولالرقمنة ضمانة لجودة التعليمالعالي والبحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة بومرداس، 2021، .

V. التقارير والمواقع الكترونية

1. صندوق النقد العربي، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة، أفريل 2020.
2. صندوق النقد العربي، تقريرآفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الرابع عشر، جويلية، أبو ظبي –الامارات العربية المتحدة–، 2021.
3. مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية, منظمة التعاون الاسلامي, الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي, أنقرة –تركيا، 2020.
4. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية: **http : //www.who.int**تم الاطلاع عليه بتاريخ 1\02\2022 على الساعة 14:33.

5. الموقع الرسمي للمركز الجامعي: www.Centre-univ-mila.dz، يوم 2022/4/16، على الساعة 07:26.

I. المطبوعات الدراسية

1. طالبي صلاح الدين، محاضرات في المالية العامة، موجهة إلى طلبة السنة الثانية علوم تسيير، المركز الجامعي نور البشير–البيض–، 2016– 2017.
2. زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، موجهة الى طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري، 2018 – 2019.
3. لوني نصيرة، ربيع زكرياء، محاضرات في المالية العامة، موجهة لطلبة السنة الثانية قانون خاص وعام، جامعة أكلي محند اولحاج –البويرة–، 2013–2014.

VI. قوانين ومراسيم

1. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 صفر عام 1427 الموافق لـ 02 مارس2006، يحدد التنظيم الإداري للمركز الجامعي وطبيعة مصالحه التقنية المشتركة.
2. المرسوم تنفيذي رقم 204/08، المؤرخ في 6رجب 1424الموافق لـ 9 جويلية، 2008،المتضمن إنشاء مركز جامعي بولاية ميلة.

قائمة الملاحق

الملحق رقم1: نموذج ميزانية المركز الجامعي ميلة

Situation financière du 4eme trimestre -2021- (arrêté au 31/12/2022)

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Etablissement :Centre Universitaire Abdelhafid Boussouf Mila

Situation financière du 4 eme trimestre -2021- (arrêté au 31/12/2021)

Section : 1 - Dépenses du personnel

Chapitre 21.01 - Traitement et salaires

Article	Crédits			Transfert de crédits (art à art)		Crédits révisés (6=1+2-3+4-5)	Engagement (7)	Paiement (8)	Solde (9=6-8)	%
	Ouvert (1)	Complémentaire (2)	Annulés (3)	En plus (4)	En moins (5)					
1	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
2	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
3	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
4	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
5	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
Total chap	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	/

Chapitre 21.02 - Personnels contractuels, Salaires, prestations familiales et cotisations à la sécurité sociale

Article	Crédits			Transfert de crédits (art à art)		Crédits révisés (6=1+2-3+4-5)	Engagement (7)	Paiement (8)	Solde (9=6-8)	%
	Ouvert (1)	Complémentaire (2)	Annulés (3)	En plus (4)	En moins (5)					
1	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
2	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
3	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
4	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
5	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
6	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
7	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
8	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
9	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
10	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
11	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
Total chap	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	/

1/12

21.11	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.12	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.13	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.14	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.15	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.16	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.17	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.19	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.20	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.21	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.22	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.23	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.24	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.25	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.26	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.27	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.28	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.29	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
Total Section II	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	/
Total des sections I et II	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	/

L'Ordonnateur

Le Trésorier

الملحق رقم2: ميزانية المركز الجامعي ميلة لسنة2021

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Etablissement :Centre Universitaire Abdelhafid Boussouf Mila

Situation financière du 4 eme trimestre -2021- (arrêté au 31/12/2021)

Section : 1 - Dépenses du personnel

Chapitre 21.01 - Traitement et salaires

Article	Crédits			Transfert de crédits (art à art)		Crédits révisés (6=1+2-3+4-5)	Engagement (7)	Paiement (8)	Solde (9=6-8)	%
	Ouvert (1)	Complémentaire (2)	Annulés (3)	En plus (4)	En moins (5)					
1	74 207 111,00	3 000 000,00	0,00	0,00	0,00	77 207 111,00	76 433 466,36	72 309 220,18	4 897 890,82	93,66
2	301 292 889,00	4 000 000,00	0,00	0,00	0,00	305 292 889,00	299 156 582,70	297 363 467,70	7 929 421,30	97,40
3	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
4	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
5	18 500 000,00	2 000 000,00	0,00	0,00	0,00	20 500 000,00	19 636 252,50	19 237 237,50	1 262 762,50	93,84
Total chap	**394 000 000,00**	**9 000 000,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**403 000 000,00**	**395 226 301,56**	**388 909 925,38**	**14 090 074,62**	**96,50**

Chapitre 21.02 - Personnels contractuels, Salaires, prestations familiales et cotisations à la sécurité sociale

Article	Crédits			Transfert de crédits (art à art)		Crédits révisés (6=1+2-3+4-5)	Engagement (7)	Paiement (8)	Solde (9=6-8)	%
	Ouvert (1)	Complémentaire (2)	Annulés (3)	En plus (4)	En moins (5)					
1	10 800 000,00	0,00	295 000,00	0,00	100 000,00	10 405 000,00	10 178 893,80	10 178 893,80	226 106,20	97,83
2	3 200 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	3 200 000,00	3 096 712,89	3 065 288,14	134 711,86	95,79
3	890 000,00	0,00	0,00	96 600,00	0,00	986 600,00	899 840,00	899 840,00	86 760,00	91,21
4	1 000 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 000 000,00	961 532,10	961 532,10	38 467,90	96,15
5	6 950 000,00	0,00	128 000,00	0,00	0,00	6 822 000,00	6 563 502,07	6 555 645,87	266 354,13	96,10
6	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
7	8 500 000,00	0,00	217 000,00	0,00	96 600,00	8 186 400,00	8 186 400,00	8 186 400,00	0,00	100,00
8	1 000 000,00	0,00	0,00	100 000,00	0,00	1 100 000,00	1 033 130,70	1 033 130,70	66 869,30	93,92
9	1 800 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 800 000,00	1 723 375,70	1 723 375,70	76 624,30	95,74
10	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
11	1 500 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 500 000,00	1 073 963,02	1 073 963,02	426 036,98	71,60
Total chap	**35 640 000,00**	**0,00**	**640 000,00**	**196 600,00**	**196 600,00**	**35 000 000,00**	**33 717 350,28**	**33 678 069,33**	**1 321 930,67**	**96,22**

Situation financière du 4 eme trimestre -2021- (arrêté au 31/12/2021)

21.11	1 600 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 600 000,00	1 199 912,50	1 199 912,50	400 087,50	74,99
21.12	2 000 000,00	0,00	500 000,00	0,00	0,00	1 500 000,00	1 353 200,00	1 353 200,00	146 800,00	90,21
21.13	6 000 000,00	500 000,00	0,00	10 000,00	10 000,00	6 500 000,00	6 390 188,76	6 390 188,76	109 811,24	98,31
21.14	3 000 000,00	0,00	0,00	408 000,00	408 000,00	3 000 000,00	2 977 438,55	2 977 438,55	22 561,45	99,25
21.15	47 410 000,00	2 000 000,00	0,00	0,00	0,00	49 410 000,00	41 167 252,12	39 587 669,50	9 822 330,50	80,12
21.16	300 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	300 000,00	278 000,00	278 000,00	22 000,00	92,67
21.17	720 000,00	2 500 000,00	0,00	0,00	0,00	3 220 000,00	701 925,58	701 925,58	2 518 074,42	21,80
21.18	9 500 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	9 500 000,00	9 374 332,27	9 306 014,91	193 985,09	97,96
21.19	19 000 000,00	0,00	5 000 000,00	0,00	0,00	14 000 000,00	0,00	0,00	14 000 000,00	-
21.20	1 980 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 980 000,00	1 100 700,00	1 100 700,00	879 300,00	55,59
21.21	2 000 000,00	0,00	0,00	30 000,00	30 000,00	2 000 000,00	1 908 550,00	1 908 550,00	91 450,00	95,43
21.22	1 200 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 200 000,00	923 500,00	923 500,00	276 500,00	76,96
21.23	1 100 000,00	0,00	0,00	500 000,00	500 000,00	1 100 000,00	1 099 135,00	1 099 135,00	865,00	99,92
21.24	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	/
21.25	1 600 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1 600 000,00	1 595 933,00	1 595 933,00	4 067,00	99,75
21.26	800 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	800 000,00	0,00	0,00	800 000,00	-
21.27	400 000,00	0,00	0,00	53 000,00	53 000,00	400 000,00	393 140,00	393 140,00	6 860,00	98,29
21.28	500 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	500 000,00	0,00	0,00	500 000,00	-
21.29	400 000,00	0,00	0,00	0,00	0,00	400 000,00	0,00	0,00	400 000,00	-
Total Section II	**99 510 000,00**	**5 000 000,00**	**5 500 000,00**	**1 001 000,00**	**1 001 000,00**	**99 010 000,00**	**70 463 207,78**	**68 815 307,80**	**30 194 692,20**	**69,50**
Total des sections I et II	**1 302 000 000,00**	**62 229 000,00**	**6 140 000,00**	**9 203 600,00**	**9 203 600,00**	**1 358 089 000,00**	**1 295 114 997,64**	**1 281 928 109,14**	**76 160 890,86**	**94,39**

L'Ordonnateur **Le Trésorier**

الملحق رقم3: نفقات ميزانية المركز الجامعي ميلة

الباب 08.21 : أجور الأساتذة المؤقتين و المشاركين و المدعوين

المادة 01: أجور الأساتذة المؤقتين

مرسوم تنفيذي 01 - 293 المؤرخ في 01 أكتوبر 2001, يتعلق بمهام التعليم و التكوين التي يقوم بها أساتذة التعليم و التكوين العاليين و مستخدمو البحث و أعوان عموميون آخرون باعتبارها عملا ثانويا ، المتمم

تعداد المعنيين	المعدل بالساعات	المعدل الشهري	الإعتمادات المالية المخصصة دج

المادة 02 : أجور الأساتذة المشاركين

مرسوم تنفيذي رقم 01-294 المؤرخ في 01 أكتوبر 2001, يحدد شروط توظيف الأساتذة المشاركين و الأساتذة المدعوين و عملهم في مؤسسات التعليم و التكوين العاليين.

تعداد المعنيين	المعدل الشهري	الإعتمادات المالية المخصصة دج

المادة 03: أجور الأساتذة المدعوين

مرسوم تنفيذي 01 - 295 المؤرخ في 01 أكتوبر 2001, يعدل المرسوم رقم 86-53 المؤرخ في 18 مارس 1986 و المتعلق بمكافأة الباحثين غير المتفرغين .

تعداد المعنيين	المعدل الشهري	الإعتمادات المالية المخصصة دج
	مجموع الباب 08.21	

الباب 09.21: معاش الخدمة و الأضرار الجسدية

مرسوم تنفيذي رقم 99-47 مؤرخ في 1999/02/13) ، المتمم

رقم المادة	البيـــــــــان	الإعتمادات المالية المخصصة
01	منحة الخدمة :	.....
02	التعويض عن الأضرار الجسدية :	.....
	مجموع الباب 09.21	
	مجموع الفرع الأول نفقات المستخدمين	

رقم الباب	رقم المادة	البيـــان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
		القسم الثاني: تفقات التسيير	
11.21		**تسديد المصاريف**	
	01	مصاريف التنقلات و المهمات	
		بالجزائر	
		بالخارج	
	02	**مصاريف الاستقبال**	
	03	**مصاريف النقل، الشحن، العبور و الجمارك**	
	04	**مصاريف المراقبة الطبية**	
	05	**مصاريف نقل الطلبة الأجانب بالجزائر**	
	06	**نفقات التعاون الجامعي** (بما فيها: التنقل، الإيواء، و الإطعام لأعضاء لجان مناقشة المذكرات، و الأساتذة المدعوين)	
		(مرسوم تنفيذي رقم 01-293 و 01-294 المؤرخان في 2001/10/01)	
	07	**مصاريف التأشيرة و التأمين**	
		مجموع الباب 11.21	
12.21		**الأدوات و الأثاث**	
	01	اقتناء عتاد و أثاث المكاتب بما فيها تأثيث السكنات الوظيفية لفائدة موظفي ولايات الجنوب	
		(مرسوم تنفيذي رقم : 95-28 مؤرخ في: 1995/01/12)	
	02	صيانة و تصليح عتاد و أثاث المكاتب	
	03	اقتناء عتاد الوقاية و الأمن	
	04	صيانة و تصليح عتاد الوقاية و الأمن	
	05	اقتناء العتاد السمعي البصري	
	06	صيانة و تصليح العتاد السمعي البصري	
	07	اقتناء عتاد ومستهلكات النسخ و التصوير	
	08	صيانة و تصليح عتاد النسخ و التصوير	
	09	اقتناء وصيانة العتاد الطبي	
	10	اقتناء و صيانة عتاد الصيانة و الإصلاح	
	11	صيانة و تصليح الأجهزة العلمية	
		مجموع الباب 12.21	

رقم الباب	رقم المادة	البيـــان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
13.21		اللوازم	
	01	الأوراق و لوازم المكتب	
	02	أدوات الصيانة و النظافة	
	03	أدوات و مستهلكات المخابر و ورشات التدريس و البحث	
	04	المواد الصيدلانية ، الكيميائية	
	05	مصاريف الطباعة و الاستنساخ	
	06	اقتناء مستلزمات المزرعة و الورش: البيض، الماشية، حيوانات المزرعة و تغذيتها	
	07	اقتناء لوازم المزرعة: الأسمدة، المواد البيطرية، البذور و النباتات و الشريط البلاستيكي	
	08	الأوراق و لوازم التدريس	
	09	كراء و ملئ قارورات الغاز الصناعي	
	10	اقتناء أدوات و مواد حفظ و تجليد الكتب	
		مجموع الباب 13.21	
14.21		**التوثيق**	
	01	التوثيق الإداري و التقني بما فيها الجرائد ، المجلات مختصة	
	02	كتب مختلفة	
	03	اشتراكات علمية	
		مجموع الباب 14.21	
15.21		**تكاليف ملحقة**	
	01	كهرباء، ماء، غاز مواد مشتعلة بما فيها موظفي ولايات الجنوب (مرسوم تنفيذي رقم :95-28 المؤرخ في 1995/01/12 المعدل و المتمم)	
	02	مصاريف، البريد و المواصلات	
	03	إيجار المباني الإدارية و البيداغوجية	
	04	تأمين الممتلكات و العقارات	
	05	نفقات قضائية، المحاماة، المحضرين القضائيين و الخبراء و مكتب الدراسات	
	06	ضرائب و رسوم مختلفة	
	07	النشر و الإشهار	
	08	مصاريف الاشتراك في الأنترنيت	
	09	مصاريف بنكية	
	10	مصاريف كراء آلات حساب البريد و الإعفاء من التخليص	
	11	مصاريف الحراسة والأمن	
	12	إيجار و تأثيث السكن الوظيفي	
		مجموع الباب 15.21	
16.21		**ألبسة العمال**	
		ألبسة عمال الخدمة	
		مجموع الباب 16.21	

رقم الباب	رقم المادة	البيـــــان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
17.21		حظيرة السيارات	
	01	اقتناء السيارات	
	02	تجديد حظيرة السيارات	
	03	شراء الوقود و الزيوت و الشحوم	
	04	عجلات مطاطية	
	05	صيانة و إصلاح و شراء أدوات و قطع الغيار	
	06	تامين السيارات	
	07	مصاريف ترقيم السيارات	
	08	مصاريف الرقابة التقنية للسيارات	
	09	قسيمة السيارات	
		مجموع الباب 17.21	
18.21		**أشغال الصيانة**	
	01	صيانة و تصليح المباني الإدارية و البيداغوجية	
	02	صيانة المساحات الخضراء	
	03	مصاريف النظافة	
		مجموع الباب 18.21	
19.21		**مصاريف التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما** (المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 06جويلية 2014)	
	01	**مصاريف تدريب تحسين المستوى في الخارج لفائدة** الاساتذة الباحثين الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه،الطلبة غير الأجراء المسجلين في الدكتوراه، الطلبة المسجلين في السنة الثانية ماستر، المستخدمين الاداريين و التقنيين في مؤسسات التعليم العالي بما فيها مصاريف النقل ومنحة الدراسة	
	02	**مصاريف الاقامة العلمية قصيرة المدى ذات المستوى العالي لفائدة** الاساتذة، الأساتذة المحاضرين قسم "أ"، الأساتذة المحاضرين قسم "ب " بما فيها مصاريف النقل ومنحة الدراسة	
	03	**مصاريف المشاركة في التظاهرات العلمية لفائدة** الأساتذة الباحثين ، مستخدمي مؤسسات التعليم العالي،الطلبة غير الأجراء المسجلين في الدكتوراه بما فيها مصاريف النقل و منحة الدراسة و حقوق التسجيل	
	04	**مصاريف التأشيرة و التأمين**	
	05	**مصاريف نقل الأساتذة المستفيدين من العطلة العلمية في الخارج** (المرسوم التنفيذي رقم 12-280 المادة 20 منه المؤرخ في 09 جويلية 2012)	
		مجموع الباب 19.21	
20.21		**مصاريف تكوين الموظفين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات القصير المدى بالجزائر**	
	01	المصاريف الخاصة بتكوين الموظفين و تحسين المستوى المهني	
	02	مصاريف تنظيم المسابقات و تصحيح الامتحانات المهنية	
		مجموع الباب 20.21	
21.21		**عتاد و لوازم الإعلام الآلي** :	
	01	اقتناء عتاد الإعلام الآلي	
	02	أدوات ومستهلكات الإعلام الآلي و البرامج المعلوماتية	
	03	صيانة و تصليح عتاد الإعلام الآلي	
		مجموع الباب 21.21	

22.21		عتاد و أثاث البيداغوجيا	
	01	اقتناء أثاث و عتاد البيداغوجيا	
	02	تجديد أثاث و عتاد البيداغوجيا	
	03	صيانة و تصليح أثاث و عتاد البيداغوجيا	
		مجموع الباب 22.21	
23.21		المصاريف المرتبطة بالدراسات لما بعد التدرج و الطور الثالث	
	01	نسخ مذكرات الماجستير والأطروحات	
	02	نشر الإعلانات التنظيمية في و سائل الإعلام بما فيها المسابقات ، مناقشات مذكرات،تنظيم التظاهرات والملتقيات العلمية إعادة نسخ وطبع السندات الفهرسية.	
	03	برامج الإعلام الآلي المتخصصة	
	04	عتاد و لوازم لفائدة التكوين لما بعد التدرج	
	05	مصاريف التنظيم و المشاركة في التظاهرات العلمية بما فيها حقوق التسجيل	
	06	مصاريف التنقلات المتعلقة بنشاطات البحث و التعليم لما بعد التدرج	
	07	الاشتراكات الخاصة بالنظام الإعلامي، العلمي و التقني ما بعد التدرج	
	08	مصاريق التنقل و الإيواء لأعضاء لجان مناقشة المذكرات	
	09	مصاريف قسم الدكتوراه بما فيها مصاريف النقل ، مصاريف الإيواء والإطعام	
		مجموع الباب 23.21	
24.21		المشاركة في الهيئات الوطنية و الدولية	
	01	المشاركة في الهيئات الوطنية	
	02	المشاركة في الهيئات الدولية	
		مجموع الباب 24.21	
25.21		مصاريف تنظيم التظاهرات العلمية و التقنية (ملتقيات مؤتمرات، منتديات، أيام دراسية...إلخ)	
	01	التعويضات .	
	02	الإيواء و الإطعام	
	03	النقل	
	04	الدعم الإمدادي بما فيها (صور طبق الأصل، سحب، صناعة البطاقات، الشارات ، حقوق التسجيل)	
		مجموع الباب 25.21	

الباب	المادة	البيان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
26.21		مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	
	01	مصاريف نقل الطلبة للتكوين الطويل المدى بالخارج	
		مجموع الباب 26.21	

رقم الباب	رقم المادة	البيـــــان	الإعتمادات المالية المخصصة دج
27.21		نشاطات رياضية، علمية و ثقافية لفائدة الطلبة	
	01	نشاطات ثقافية	
	02	نشاطات رياضية	
	03	نشاطات علمية	
		مجموع الباب 27.21	
28.21		التعاون العلمي و اتفاقيات برامج البحث	
	01	تذاكر السفر	
	02	مصاريف الإقامة	
	03	الدعم الإمدادي بما فيها عتاد، توثيق، ملتقيات ومؤتمرات	
		مجموع الباب 28.21	
29.21		مصاريف التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة	
	01	المنحة اليومية	
	02	النقل و التنقل	
		مجموع الباب 29.21	
		مجموع الفرع الثاني نفقات تسيير المصالح المركزية	
		مجموع الفرع الجزئي الأول نفقات المستخدمين+ نفقات التسيير المصالح المركزية	